اخْتِيَارَاتُ الأَقْسِرَائِي النَّحَوِيَّةُ فِي كِتَابِه

"كَشْفِ الإِعْرَابِ فِي شَرْحِ اللُّبَاب"

جَمْعًا وَدِرَاسَةً

إعداد

د / منال أبو المجد سلامة بخيت

مـدرس بقسم اللغة العربية

كلية التربية بالمجمعة-المملكة العربية السعودية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

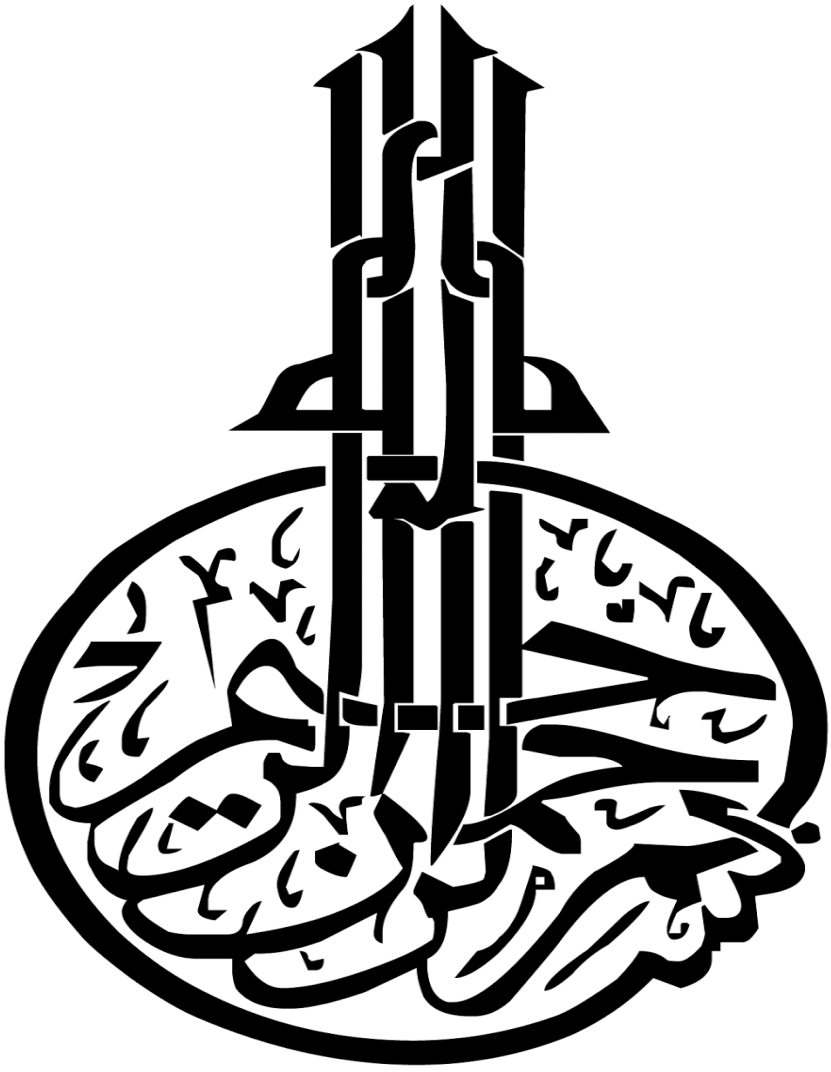

اخْتِيَارَات الأَقْسِّرَائي النَّحَوِيْة فِي كِتَابَه "كَشْفِ الإِعْرَابِ فِي شَرْحِ اللُّبَاب" جَمْعًا وَدِرَاسَةً

منال أبوالمجد سلامة بخيت.

قسم: اللغة العربية، كلية التربية بالمجمعة–المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:

m.salama@mu.edu.sa

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلىٰ: دراسة اخْتِيَارَات الأَقْسِّرَائي النَّحَوِيْة فِي كِتَابَه "كَشْفِ الإِعْرَابِ فِي شَرْحِ اللُّبَاب"؛ بهدف الكشف عن شخصية هذا العالم النحوي، ومعرفة فكره النحوي، ودراسة موقفه من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة، وموقفه من النحاة السابقين له واللاحقين منهم، ومن أهم النتائج: أن الأقسِّرائي كان إمامًا في عصره، له جهوده الكبيرة في بناء النحو العربي، و كتابه "كشف الإعراب" يُعد من أوفىٰ الشروح وأوسعها، جمع فيها الأقسِّرائي كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وقد انتهج في عرضه لقضايا الخلاف بين النحاة منهجًا محايدًا من العلماء السابقين، فأحيانًا يرتضي ما ذهبوا إليه، وأحيانًا يرفض، وتارة يرجح أحدهم علىٰ الآخر، وقد بلغت اختياراته ستة عشرة ترجيحًا، ظهر من خلالها أن الغالب علىٰ مذهبه النحوي المذهب البصري، فكان أميل إليه، كما تمتع الأقسِّرائي بشخصية مستقلة في عرضه لآراء النحاة، فلم يكن معنيًا بنقل آراء سابقيه فقط بل انفرد برأيه في بعض المواضع.

الكلمات المفتاحية: الأقسِّرائي، اللُّباب، كشف الإعراب.

Al-Aqsserrae's Grammatical Preferences in His Book (Kashf Al-'Earab fi Sharh Al-Lubab) "The Revealing of Parsing in the Explanation of Al-Lubab – Compiling and Studying

Manal Abu Al Majd Salama Bakhit.
Department of Arabic Language- College of Education in - Majmaah Majmaah University -Kingdom of Saudi Arabia
Email: m.salama@mu.edu.sa

Abstract

The study aimed to study the grammatical preferences of Al-Aqsserrae in his book "Kashf Al-'Earab fi Sharh Al-Lubab" for the purpose of revealing the personality of this grammarian, understanding his grammatical thoughts, studying his attitude towards the grammatical issues on which grammarians differ, and stating his opinion about former and later grammarians. Some of the important results of the study are that Al-Aqsserrae, who exerted great efforts in structuring the Arabic grammar, was a pioneer in his time. In addition, his book "Kashf Al-Earab fi Sharh Al-Lubab" is considered one of the most comprehensive and broadest explanations in which he gathered the dispersed opinions of the former and later grammarians adopting a neutral approach in his presentation of the issues of dispute among grammarians. Sometimes he accepts or rejects their attitudes, and sometimes he favours one of them over the other. His sixteen preferences showed that his grammatical approach has been influenced by the Basri School. Finally, the study revealed that Al-Aqsserrae possesses an independent personality in his presentation of the attitudes of grammarians. Not only was he interested in conveying the attitudes of his predecessors, but also he had his own perception on some issues.

key words: Al-Aqsserrae- Al-Lubab - Kashf Al-'Earab.

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين، وعلىٰ آله وصحبه، ومن اهتدىٰ بهداه إلىٰ يوم الدين، وبعد...

فإن اللغة العربية تُعدُ أسمىٰ اللغات قدرًا، ونفعًا؛ ولذا كرمها الله – سبحانه وتعالىٰ– وشرَّفها حين جعلها لغة كتابه العزيز، وهيأ لها من وسائل الحفظ وسبل الاكتمال ما لم يتهيأ لغيرها من اللغات، إذ تكفل سبحانه بحفظها حين تكفل بحفظ كتابه الكريم؛ لأنها لغته، ومن مظاهر حفظ تلك اللغة أن قيض لها جملة من العلماء شمَّروا عن ساعد الجد، وبذلوا النفس والنفيس في وضع أصولها وقواعدها في شتىٰ فروعها، ودفع اللحن عنها بعد أن شاع وكثُر، فوضعوا علم النحو رغبة منهم في تقويم اللسان العربي، وتخليصه من رطانة العجمة.

وقد كان لأبىٰ الأسود الدؤلي وغيره من العلماء الأفذاذ الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما، وترعرع، وازدهر علىٰ كرِّ الزمان بإضافة اللاحق إلىٰ السابق ما استدركه، وما ابتدعه، فألفوا فيه مؤلفات جمَّة، ومن أولئك العلماء: تاج الدين الإسفراييني (٦٨٤هـ)_ رحمه الله_ ذلك الإمام ألف العديد من المؤلفات، التي عكف العلماء من بعده عليها ناهلين من فيض علمه، وحسن تأليفه، ومن هذه المؤلفات كتابه" لباب الإعراب"، ولمَّا كان هذا الكتاب مختصرًا علىٰ غرار المتون النحوية، مما أدىٰ إلىٰ غموض عباراته، وصعوبة فهمه علىٰ المتقدمين، بل علىٰ المبتدئين منهم، عكف عليه العلماء بالشرح والتفصيل لمسائله وأبوابه، ومن هذه الشروح شرح الأقسِّرائي المسمىٰ بـــ" كشف الإعراب" الذي هو موضوع الدراسة، حيث تناولت:

اخْـتـيَـارَات الأَقْـسِّرَائي النَّحَوِيْة فِي كِتَابَه "كَشْفِ الإِعْرَابِ فِي شَرْحِ اللُّبَاب" جَمْعًا وَدِرَاسَةً.

وقد اطلعت علىٰ هذا الكتاب من خلال نسخة من رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتور/ موسىٰ ناصر الموسىٰ، حيث تفضل عليَّ مشكورًا بنسخة من رسالته، فوجدت هذا التحقيق مهمًا في بابه، جامعًا في موضعه، وقد تجلت شخصية مؤلفه الأقسِّرائي العلمية، حيث كان في شرحه يذكر آراء النحويين فيفاضل بينها، ويُرجح بعضها أحيانًا، أو يختار من تلك الآراء ما يراه صحيحًا، مُعللًا سبب اختياره، ومُفندًا آراء المخالفين له بالرد والتضعيف، ومن ثم كان اختياري لدراسة اختياراته النحوية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عن فكر عالم نحوي متقدم، ظلت جهوده مغمورة حتىٰ الآن عند أكثر أهل التخصص، فضلًا عن غيرهم، بالإضافة إلىٰ أن دراسة الاختيارات النحوية لهذا العالم تكشف عن مذهبه النحوي، ودراسة موقفه من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة،ومعرفة الآراء النحوية التي انفرد بها أو اختارها، وقد اعتمدت في هذه الدراسة علىٰ المنهج الوصفي التحليلي حيث قمت بإحصاء اختياراته في الكتاب، ومن ثمَّ تصنيفها، ودراستها، وتحليلها؛ لمعرفة مدىٰ موافقته للنحاة السابقين له، أو مخالفتهم، والكشف عن منهج صاحب الكتاب في اختياراته؛ لمعرفة قيمتها، وأهميتها العلمية.

وقد ضمنت البحث تمهيد يشمل: التعريف بمؤلف الكتاب، وكتابه "كشف الإعراب"، ثم قسمت البحث إلىٰ مبحثين:

المبحث الأول: آراء الأقسرائي التي انفرد بها.

المبحث الثاني: آراء الأقسرائي التي اتفق فيها مع بعض النحاة، واشتمل على:

أولًا: ما تابع فيه عالمًا بعينه

ثانيًا: ما تابع فيه أكثر من عالم.

ثالثًا: ما تابع فيه البصريين.

رابعًا: ما تابع فيه أكثر النحاة.

ثم اتبعت ذلك بخاتمة، سجلت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من خلال هذا البحث، ثم ذكرت ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وقد التزمت بترتيبها ترتيبًا هجائيًا، ثم ذكرت فهرسًا للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية.

تمهيد

الأقسرِّائِي وكتابه "كَشْف الإعْرَابِ في شَرْحِ اللُّبَاب"

أولًا: الأقسرائي حياته ونشاته

اسمه ونسبه: محمد بن محمد بن محمد فخر الدين[1] التبريزي[2] الرومي[3] الشافعي[4] الآقسِّرائي، ينتهي نسبه إلىٰ الإمام فخر الدين الرازي، لُقب بالأقسِّرائي نسبة إلىٰ (أق سِّراي)، وهي مدينة تركية من بلاد الروم، ومعناها: القصر الأبيض[5]، واشتهر أيضًا بلقب" جمال الدين".

مولده: لم تُشر الكتب التي ترجمت له إلىٰ سنة ولادته، لكن يُفهم من كلام الحاج خليفة أنه وُلد سنة(٧١٤ه) أربع عشر وسبعمائة، فقد ذكر في معرَّض كلامه علىٰ شرح الأقسِّرائي لكتاب " لباب الإعراب" أنه أتمه سنة(٧٤٠هـ) أربعين وسبعمائة، وهو ابن ست وعشرين عامًا[6].

نشأته: نشأ في بيت علم، ومعرفة، وصلاح، ودين، وبذل، وعطاء في خدمة الدين والعلم، ونشر المعرفة، فأبوه محمد بن محمد بن الإمام الرازي سعىٰ في

---

(١) – هدية العارفين٢/ ١٦٥، ط: مؤسسة التاريخ العربي، الفوائد البهية للهندي١٩١، ط: الأولىٰ(١٣٢٤هـ)، الأعلام ٧/ ٤٠، ط: دار العلم للملايين(٢٠٠٢م).

(٢) – هدية العارفين٢/ ١٦٥، الفوائد البهية ١٩١، كشف الظنون،٢/ ١٥٤٤، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) – معجم المؤلفين٣/ ٦٢٧، ط: مؤسسة الرسالة.

(٤) – هدية العارفين٢/ ١٦٥.

(٥) – المرجع السابق.

(٦) – كشف الظنون٢/ ١٥٤٤.

تحصيل العلم لكنه لم يبلغ رتبة جده، وكان واعظًا يعظ الناس، ويتكلم عن علوم الصوفية، أما جده محمد بن فخر الدين الرازي فقد بلغ رتبة الفضل عند أبيه، وكان الإمام الرازي يحبه كثيرًا، وصنف أكثر مصنفاته لأجله، فاستفاد منها، وكان لهذه النشأة أثرها الواضح في شخصية الأقسرائي، وتمذهبه بالمذهب الشافعي، وتنوع ثقافته في العلوم العربية، والشرعية، والعقلية حتىٰ تصدّر للتدريس والإقراء فأفاد، وصنف فأجاد، وانتفع به كثير من الفضلاء، وتخرَّج عنده جَمْعٌ من العلماء(١).

مكانته العلمية: كان عالمًا فاضلًا تقيًا ذا ثقافة واسعة في كثير من العلوم والفنون، برع في النحو، واللغة، والفقه، والتفسير، والحديث، والبلاغة، والطب، وغيرها من العلوم الشرعية والعقلية، وكان باحثًا ناقدًا، تصدر للتدريس بمدرسة قرامان الشهيرة، وكان بانيها قد شرط أن لا يدْرس فيها إلا من حفظ الصحاح للجوهري، فتعين لذلك جمال الدين، وكان طلبته ثلاث طبقات: الأدنىٰ منهم من يستفيدون منه في ركابه عند ذهابه إلىٰ الدرس وسماهم بـ "المشائية"، والأوسط منهم من يسكنون في رواق المدرسة وسماهم ا"لرواقيين" علىٰ عادة الحكماء الأقدمين، والأعلىٰ منهم من يسكنون في داخل المدرسة، وكان يُدرس أولًا للمشائين في ركابه، ثم ينزل عن فرسه ويُدرس للساكنين في الرواق، ثم يدخل المدرسة ويدرس للساكنين في داخلها(٢).

---

(١) – الفوائد البهية١٩٢.

(٢) – الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكيري زادة ١٥، د، دار الكتاب العربي، بيروت.

ومما يدل علىٰ علو مكانته أن صيته بلغ الشريف الجرجاني وهو بخراسان، فشد الرحال إليه، لكن المنية عاجلت الأقسِّرائي فمات قبل أن يصل الشريف الجرجاني إلىٰ قرامان.(١)

تلاميذه: تلقىٰ العلم علىٰ يد الأقسِّرائي مجموعة من طلبة العلم، أشهرهم:

١-شمس الدين الفناري، محمد بن حمزة بن محمد الروميّ، ولد سنة إحدىٰ وخمسين وسبعمائة(٧٥١هـ)، وتوفي في رجب سنة أربع وثلاثين وثمانمائة(٨٣٤هـ).

٢-حسن بن علاء الدين الأسود، المشهور بقرَّة خواجة، توفي سنة ثمانمائة(٨٢٧هـ)، وله شرحٌ كبير علىٰ المغني.

مؤلفاته العلمية: كان الأقسِّرائي ذا ثقافة واسعة في كثير من العلوم والفنون، فتنوعت مؤلفاته في العلوم العربية، والشرعية، والعقلية، وهاك هذه المؤلفات مرتبة حسب الحروف الهجائية:

- ❖ أخلاق الجمال.
- ❖ إيضاح الإيضاح، وهو شرح لإيضاح الخطيب القزويني.
- ❖ حاشية علىٰ الكشاف.
- ❖ حاشية علىٰ شرح " مجمع البحرين وملتقىٰ النهرين" لابن مالك.
- ❖ شرح حديث "إنَّ الله خَلقَ آدمَ علىٰ صُورَته".
- ❖ شرح الغاية القصوىٰ للبيضاوي في الفقه الشافعي.
- ❖ شرح مشكلات القرآن الكريم.

---

(١) - الفوائد البهية١٩٢.

❖ شرح الموجز في الطب لابن النفيس.

❖ كشف الإعراب في شرح كتاب "اللُّباب" للإسفراييني، وهو موضوع الدراسة.

❖ نزهة الأرواح في شرح أبيات الشيخ أوحد الدين، وبعض الصوفية.

وفاته: اختلفت كتب التراجم في تحديد زمن وفاته، حتىٰ أن الزركلي ذكر أن وفاته بعد سنة (٧٧٦) دون أن يُحدد سنة وفاته، وذكر بعض المترجمين أنه توفي سنة(٧٧١هـ) واحد وسبعون وسبعمائة[١]، وهو مستبعد؛ لأن البغدادي ذكر أنه فرغ من نسخ كتابه " إيضاح الإيضاح" في سنة(٧٧٦هـ)[٢]، وقيل: توفي سنة (٧٩١) واحد وتسعون وسبعمائة[٣]، وهو الأقرب.

*** *** ***

(١) – هدية العارفين٢/ ١٦٥، الفوائد البهية ١٩١.

(٢) – هدية العارفين٢/ ١٦٥.

(٣) – المرجع السابق.

ثانيًا: كتاب "كشف الإعراب في شرح اللباب"

يُعد كتاب "كشف الإعراب" أحد الشروح التي عنت بشرح كتاب "اللُّباب" للإسفراييني، والتي تمتع صاحبه بسلاسة العبارات، وسهولة الأسلوب، وعمق الثقافة في شتىٰ فروع اللغة، وقد ذكرت كل كتب التراجم التي ترجمت للأقسِّرائي نسبة الكتاب له، كما صرح الأقسِّرائي باسم الكتاب في شرحه له، فقال:(وسميته بـ "كشف الإعراب في شرح اللباب")[1]

والذي حدا الأقسِّرائي إلىٰ تأليف هذا الكتاب كما ذكر في مقدمته ما امتاز به كتاب "اللباب" من إيجاز يفضي إلىٰ الغموض، حتىٰ أن طلابه سألوا في شرحه شرحًا وافيًا، وإبانة معضلاته؛ إذ هو تصنيف غريب في صُنْعه فقال: (ولما رأوا هذا الكتاب علىٰ هذه الصفة استكشفوا مني مواضع لبْسه، واهتموا ببحثه ودرسه، ثم سألوا أن اشرحه شرحًا وافيًا فاعتذرت بأن هذا الكتاب أصعب الكتب المؤلفة في هذا الفن، وأوعرها مسلكًا؛ لاشتماله علىٰ مباحث غريبة وعميقة، فأبوا إلا الإلحاح لظنهم أن النحو فن سَهُلت لي حزُونه وسَمِحَت فنُونه)[2] .

وقد انتهج الأقسرائي في شرحه منهج الإسفراييني في ترتيب أبواب الكتاب مع الشرح والتحليل، وعرض أقوال النحاة واختلافاتهم في القضايا عرضًا مفصلًا، ونسبة هذه الآراء لأصحابها، وحجة كل رأي مع التعليل، والترجيح لها في بعض الأحيان، كما اعتمد في شرحه علىٰ كتب سابقيه، ومعاصريه، ومن

---

(١) -كشف الإعراب١٣٠، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، إعداد: موسىٰ ناصر حمد الموسىٰ، جامعة الإمام سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية بالرياض، السعودية.

(٢) - المرجع السابق.

الكتب التي أكثر النقل منها: المفصل للزمخشري[١]، الإيضاح لابن الحاجب[٢]، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب[٣]، المصباح للإسفراييني[٤]، المحصل للأندلسي[٥]، الإقليد للجندي[٦]، شرح التسهيل لابن مالك[٧]، شرح اللباب للفالي[٨].

كما امتاز شرحه بكثرة افتراض الاعتراضات والإجابة عليها بأسلوب: (فإنْ قيل): (قلت)، مستعينًا في ذلك بالأدلة والتعليلات، كما أكثر من استعمال عبارة: جوابُ سؤالٍ في التعبير عن الاستثناءات والاحترازات التي يذكرها صاحب اللباب، وكان تعليل الأحكام سمةٌ بارزة في شرح الأقْسِّرائي؛ إذ لا يكاد يتجاوز حكمًا نحويًّا أو صرفيًّا إلا أتبعه بعلته، بل كان يعلل للحكم الواحد بأكثر من علة[٩]، ويرجح بعضها[١٠]، ويعترض علل غيره،[١١] وأحيانًا يورد العلة ابتداءً بشكلٍ يوحي أنه يتبناها، ثم يعترضها[١٢].

(١) – كشف الإعراب٣٠٨، ٨٧٥، ١٠٧٦.
(٢) – المرجع السابق١٦، ٤٥١، ١٣٥٢.
(٣) – كشف الإعراب٤٩٩، ١٣٥٢، ١٤٩١.
(٤) – المرجع السابق ١٣، ٣٩١.
(٥) – المرجع السابق٩٣١.
(٦) – المرجع السابق٣٠٨، ١١٤٩.
(٧) – المرجع السابق١٣، ١٧،٥٩، ٧٢..
(٨) – المرجع السابق٥٣،٤٧، ١٠١،٩١،٨٩.
(٩) – كشف الإعراب١٥٧٢.
(١٠) – المرجع السابق١٥٩.
(١١) – المرجع السابق١٥٤.
(١٢) – المرجع السابق١٢،١٣.

كما اهتم بالاهتمام بالحدود[١]، وذكر أقوال العلماء فيها، وبيان معاني المفردات وإعرابها، واللغات الواردة في اللفظ الواحد، والإكثار من الأمثلة والشواهد؛ بهدف توضيح الفكرة، وقد ظهر تأثير المنطق جليًا عند المؤلف في استعمال بعض المصطلحات المنطقية، كالمقدِّمة[٢]، والنتيجة[٣]، والماهية[٤]، والجزئيات[٥]، وبالرغم من حرْص الأقْسِّرائي علىٰ الالتزام بشرح اللباب، وعدم التوسع فيما عدا ذلك وتكرا ره في أكثر من موضعٍ عباراتٍ تؤكِّد ما ألزم نفسه به، كقوله:(بسط القول فيها يستدعي مجالًا فوق مجالنا؛ لأننا بصدد شرح اللباب، فاللازم م علينا الاقتصار بشرح ما في ذلك الكتاب)[٦] إلا أن الكتاب لا يخلو من استطراداتٍ تتعارض مع منهج المؤلف في الاقتصار[٧].

كما اعتنىٰ عناية شديدةً بالتوسع في مسائل الخلاف التي أشار إليها الإسفراييني، سواء كان الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، أو بين أصحاب المدرسة الواحدة، أو في المسائل التي خالف فيها بعضُ النحويين كالكسائي والفارسي رأي الجمهور، وكان في غالب هذه المسائل يناقش الأدلة، ويرجِّح بين الأقوال، وهو ما دفعني لدراسة اختياراته النحوية في الكتاب، وبحث موقفه من النحاة القدامىٰ والمتأخرين.

*** *** ***

(١) – كشف الإعراب١٩.
(٢) – المرجع السابق٣٠٠.
(٣) – المرجع السابق١٨،١٥١٢.
(٤) – المرجع السابق١٨.
(٥) – المرجع السابق١٩.
(٦) – المرجع السابق١٠٢٣.
(٧) – المرجع السابق١٩٩، ١٤٥،٣٥٥، ٦٥،١٤٩١.

المبحث الأول: الآراء التي انفرد بها الأقسِّرائي.

-علة بناء "كمْ" الخبرية:

"كمْ" اسْم لوُجُود حدّ الِاسْم وعلاماته فِيهَا، وإنَّما بنيت فِي الِاسْتِفْهَام؛ لتضمنَّها معنىٰ همزَة الِاسْتِفْهَام، أما في الْخَبَر فاختلف النحاة في علة بنائها إلىٰ قولين كما نص الأقسِّرائي:

القول الأول: أن" كم" الخبرية بُنيت حملًا علىٰ "كمْ" الاستفهامية[1]؛ لشبهها بها لفظًا ومعنىٰ، أما لفظًا؛ فلأن لفظهما واحد، وأما معنىٰ؛ فلكون كل واحد منهما كناية عن عدد مبهم، وهو ما صححه الأقسِّرائي، فقال:

(وأما "كمْ" الخبرية فملحق بها في البناء؛ لشبهها بها لفظًا ومعنىٰ، وقيل: بُنيت الخبرية حملًا علىٰ "رُبَّ"، والأول أصح)[2]، وقد سلك الأقسِّرائي في ذلك مسلك ابن مالك في التسهيل[3].

القول الثاني: أن "كمْ" الخبرية بُنيت حملًا علىٰ "رُبَّ"؛ لأنها لإنشاء القليل، و"كمْ" للتكثير، ويُحمل النقيض علىٰ النقيض، وبه قال الثمانيني، حيث قال: (وإنما بُنيت في الخبر؛ لأنها نقيضة "رُبَّ"، و"رُبَّ" حرف مبني، و"كمْ" اسم إلا

---

(١) – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١/ ٥٢٣، ت: موسىٰ العليلي، ط: المعاني، بغداد، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٦٦، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٤٩، ت: إيميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) – كشف الإعراب٥٣٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٤٢٢، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ، موصل النبيل٢/ ٧٧٧، ثريا إبراهيم، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرىٰ، السعودية، شفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٥٨١، ت: الشريف عبدالله، ط: جامعة أم القرىٰ، السعودية، الأولىٰ (١٩٨٦).

أن "كمْ" يكثُر بها العدد، و"رُبَّ" يقل بها العدد، فمن هذا الوجه كانت نقيضًا لها، والعرب تشبِّه الشيء بنقيضه، كما تشبهه بنظيره)[1].

وصححه الأنباري[2]، والعكبري؛ لمشابهتها "ربَّ" من أوجه: أَحدهَا: أَنَّها تختصُّ بالنكرة كَمَا تخْتَص "ربّ" بهَا، وَالثَّانِي: أَنَّها لغاية التكثير كَمَا أَن "ربّ" لغاية التقليل وَالْجَامِع بَينهمَا الْغَايَة فِي طرفِي الْعدَد، وَالثَّالِث: أَنَّ "كم" لَهَا صدر الْكَلَام كَمَا أَنَّ "ربُّ" كَذَلِك، وَالْمرَاد بذلك أَنَّه لَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا.[3]

وقيل: بُنيت لشبهها "رُبَّ" في أن كل واحد منهما تُستعمل في المباهاة والافتخار، ونقل أبوحيان[4] عن الفارسي أنها بُنيت لتضمنها معنىٰ حرف الكثرة فلم يُستعمل، وذلك أنهم كما جعلوا للتقليل حرفًا انبغىٰ لهم أن يجعلوا للتكثير كذلك، كما جعلوا للإيجاب حرفًا، وكما جعلوا للنفي، فلم يفعلوا ذلك، لكنهم ضمَّنوا "كمْ" معناه، فلذلك بُنيت.

ورده ابن هشام بأن القياس لا يعطيه؛ لأن التضمين فرع علىٰ الوجود، فإذا لم توجد الكلمة لم ينبغِ أن تُضمن كلمة معناها.[5]

---

(١) – القواعد والفوائد للثمانيني٥٨٢، ت: عبدالوهاب محمود، ط: الرسالة، مصر، الأولىٰ (٢٠٠٣).

(٢) – أسرار العربية للأنباري١ / ١٦٤، ت: فخر صالح، ط: دار الجيل، بيروت.

(٣) – اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٣١٤، ت: عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر، دمشق، الأولىٰ.

(٤) – التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٣٥، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم دمشق، الأولىٰ(٢٠٠٠م).

(٥) – التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٣٥.

وأقرب الأقوال أنها بُنيت؛ لتضمنها معنىٰ الإنشاء الذي هو بالحروف غالبًا، كهمزة الاستفهام، وحروف التحضيض، وغير ذلك.

-المضاف إلىٰ ياء المتكلم بين الإعراب والبناء:

اختلف النحاة في حكم المضاف إلىٰ ياء المتكلم، نحو: "غلامِي" من حيث الإعراب والبناء إلىٰ ثلاثة مذاهب نص عليها الأقسِّرائي[1]:

المذهب الأول: أنَه معرب بالحركات المقدرة رفعًا ونصبًا وجرًا، وهو ظاهر مذهب الأقسِّرائي، حيث راح مضعفًا للمذاهب المخالفة له، وهو ما سنوضحه لاحقًا.

وإليه ذهب ابن يعيش[2]، وابن الحاجب[3]، وابن فلاح[4]، والرضي[5]، وابن هشام[6]، وأبوحيان[7]، وجعله في الارتشاف مذهب الجمهور[8].

---

(١) – كشف الإعراب٣٤٩،٣٥٠.

(٢) – شرح المفصل٢/ ٢٠٥.

(٣) – الكافية بشرح الرضي١/ ١٠٠.

(٤) – الكافي في الافصاح لابن فلاح١٨٢، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرىٰ، إعداد: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين.

(٥) – شرح الكافية١/ ١٠٠.

(٦) – مغني اللبيب لابن هشام٥/ ٦٦٢، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت.

(٧)– التذييل والتكميل١١/ ١٥٢.

(٨) – ارتشاف الضرب لأبي حيان٤/ ١٨٤٧، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، توضيح المقاصد للمرادي٨٣٤، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة، المساعد لابن عقيل ٢/ ٣٦٩، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت شفاء العليل١/ ٧٢٩.

وبه قال السهيليٰ، وابن مالك إلا أنهما اختلفا مع الأقسِّرائي والجمهور في حقيقة إعرابه، حيث ذهب السهيلي إلىٰ أنَ الضمَة في آخر الاسم تنقلب كسرة عند الإضافة إلىٰ ياء المتكلم، كما تنقلب واو جمع المذكر السالم ياء عند إضافته إليها، والكسرة تبقىٰ علىٰ حالها، والفتحة لضعفها يغلُب عليها الكسر(١).

أما ابن مالك فخالف الجمهور في الجر خاصة؛ إذ يرىٰ أنَ الإعراب التقديري في الرفع والنصب فقط، وأما في الجر فالكسرة عنده كسرة إعراب ظاهرة(٢).

المذهب الثاني: أنه مبني، وسبب بنائه إضافته إلىٰ اسم مبني، وهي ياء المتكلم؛ لكونها علىٰ حرف واحد، وهو ظاهر مذهب ابن السراج(٣)، والزمخشري(٤)، وابن الشجري(٥)، وابن الخشاب(٦)، والمطرزي(٧)، والجرجاني(٨)، وقال الرضي أنه مذهب النحاة(٩).

---

(١) – نتائج الفكر للسهيلي٨٠، ت: محمد إبراهيم، ط: دار الرياض.

(٢) – شرح التسهيل٢/ ٢٧٩، توضيح المقاصد٨٣٤، موصل النبيل٢/ ١٠٠٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش٧/ ٣٢٦٨، ت: علي فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر.

(٣) – الأصول في النحو لابن السراج٢/ ١٢٤، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة (١٩٨٧)، تمهيد القواعد٢/ ١٢٤.

(٤) – شرح التسهيل٢/ ٢٧٩، تمهيد القواعد٧/ ٣٢٦٨.

(٥) – أمالي ابن الشجري١/ ٣، ت: محمود الطناجي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ.

(٦) – المرتجل لابن الخشاب١٠٧، ت: علي صدر، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق

(٧) – شرح التسهيل٢/ ٢٧٩، تمهيد القواعد٧/ ٣٢٦٨.

(٨) – شرح التسهيل٢/ ٢٧٩، المساعد٢/ ٢٦٩، المغني٥/ ٦٦٢، موصل النبيل٢/ ١٠٠٢، تمهيد القواعد٧/ ٣٢٦٨.

(٩) – شرح الكافية١/ ١٠٠.

ورده الأقسِّرائي: بأن الإضافة إلىٰ المبني لا تُوجب البناء، وإلا بُني المثنىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم والجمع.

ورده ابن مالك: بأن المضاف إلىٰ غير متمكن لا يُبنىٰ لمجرد الإضافة؛ بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود كـ "غير"، والمضاف إلىٰ ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره؛ فدل ذلك علىٰ أنه غير مستحق للبناء[1].

ورده ابن هشام: بأنه لو صح بناء المضاف إلىٰ ياء المتكلم لبُني المضاف غير المبهم عند إضافته إلىٰ غير ياء المتكلم، كالكاف والهاء المبنيين في نحو: غلامه، وغلامك[2].

المذهب الثالث: أنه ليس بمعرب ولا مبني، إذ لو كان مُعربًا لظهرت فيه حركةُ الإعراب، لأنّه يقبلُ الحركة، وليس بمبني، إذ لا عِلّة للبناءِ هُنا، فلزمَ أن ينتَفي الوصفان عنه، ويَجِبُ أن يُعرَّفَ باسمٍ يَخصُّهُ، وتَلقيبه بالخَصيّ موافقٌ لمعناه؛ لأنّ الخصيَّ معدومُ فائدةِ الذُّكوريّة، ولم يثبت له صفةُ الأنوثيّة، فهو في المعنىٰ كالمضافِ إلىٰ الياءِ المتكلّم، فإنّه كان قبلَ الإضافةِ معربًا، فلمّا عَرَضَتْ له الإضافة زالَ عنه الإعرابُ، ولم يَثْبت له صِفة البِناء، وهو مذهب ابن جني[3]، ووصف الأقسِّرائي هذا المذهب بالركاكة دون تعليل، واعترض العكبري هذه

---

(١) – شرح التسهيل٢/ ٢٨٠.

(٢) – المغني٥/ ٦٦٢.

(٣) – الأمالي اللشجرية١/ ٣، شرح المفصل٢/ ٢٠٥، المساعد٢/ ٣٦٩، توضيح المقاصد٨٣٤، موصل النبيل٢/ ١٠٠٢.

التسمية بأن الأَشبه بما أرادوه أن يُسمّىٰ خُنثىٰ مُشكِلاً، لأنَّ الخُنثىٰ لَيس بذكرٍ ولا أُنثىٰ[1].

وأولىٰ هذه الأقوال ما ذهب إليه الأقسِّرائي والجمهور بأن المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب، وإعرابه تقديري وليس لفظيًا؛ إذ أن القول ببنائه يستلزم بناء المضاف إلىٰ سائر المضمرات، بل إلىٰ سائر الأسماء التي لا تَمكُّن لها، وهذا باطل، وما استلزم باطلا فهو باطل.

*** *** ***

(١) - التبيين للعكبري ١/ ١٥٢، ت: عبدالرحمن سليمان، ط: العبيكان.

المبحث الثاني: الآراء التي اتفق فيها الأقسِّرائي مع بعض النحاة

أولًا: ما تابع فيه عالمًا بعينه:

١ –ما تابع فيه سيبويه:

–حقيقة "ما" التعجبية:

التعجب معنىٰ دالٌ علىٰ انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه، وله صيغتان: "ما أفْعَله"، و"أفْعِل به"، وللنحاة في معنىٰ "ما" في قولك "ما أَحْسَنَ زيدًا" خلاف نص عليه الأقسِّرائي، فذكر فيه ثلاثة أقوال، ونسب كل قول لقائله، مستحسنًا قول سيبويه، وجمهور النحاة، ومضعفًا الأقوال الأخرىٰ(١)، وتفصيل ذلك كالتالي:

القول الأول: أن "ما" هذه التي للتعجب اسم تام نكرة غير موصول ولا موصوف، وتقديرها: شيء، والمعنىٰ فيها: شيء حَسُن زيدًا، أي: جعله حسنًا، وإنما عدل من شيء إلىٰ "ما"؛ لأن "ما" أشد إبهامًا، إذ أنها لا تثنىٰ ولا تجمع، ولا تقع للتحقير؛ ولأنها يؤكد بها إبهام شيء، فيقال: ما أخذت منه شيئًا ما، والشيء قد يثنىٰ ويجمع ويُذَكَر للتحقير، كقولك: عندي شيء، أي: حقير، و"ما" في موضع رفع بالابتداء(٢)، وعلىٰ هذا القول فـ "ما" اسم نكرة بمعنىٰ شيء وقع مبتدأ، و"أحسَن" فعل ماض غير متصرف، فاعله ضمير يرجع إلىٰ "ما"، و"زيدًا" مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: عبد الله أحسَن زيدًا.

---

١)– كشف الإعراب٣٣٣،٣٣٤.

٢)– اللباب ١/ ١٩٦، شرح اللمع للواسطي ١٧٩، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، بيروت.

وعلل الأقسرائي لوقوع المبتدأ فيه نكرة: بكون "ما" فاعلًا في المعنىٰ، كمّا في قولهم: شرُ أَهَرَّ ذا نَابِ، وأمرٌ أقْعَدَهُ عنْ الحَرْبِ.

وأورد عليه استشكالًا، وهو أن علىٰ هذا القول فإن معنىٰ قولنا: مَا أَعْظَمَ الله!: شيءٌ جعل الله عظيمًا، وهو فاسد من جهة المعنىٰ.

وأجاب عنه الأقسرائي: بأن ما ذكرناه أمر تقديري؛ لتحقيق وجه الإعراب؛ لأن المقصود أن هذه

الصيغة منقولة من الإخبار إلىٰ الإنشاء، والإعراب إنَّما يكون باعتبار المنقول عنه، وما ذكرناه هو المعنىٰ المنقول عنه، فلا يرد ما ذكرتم.

وأورد ابن عصفور اعتراضًا آخر علىٰ القول بتنكير ما في "ما أَحْسَن"، وهو: أن ذلك يؤدىٰ إلىٰ الابتداء بالنكرة من غير شرط، وأجاب عنه: أنه لا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة، كما لم يمتنع الابتداء بـ"من" و"ما" الشرطيتين(١).

وقد نسب الأقسِّرائي هذا القول لسيبويه(٢) واستحسنه، بقوله: (والمذهب السِّيبِي أحسن).

---

(١) - شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٥، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية.

(٢) - الكتاب ١/ ٧٢، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت، الأولىٰ، وينظر: المقتصد للجرجاني ١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ت: ت: كاظم بحر، ط: دار الرشيد، العراق، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب للكيشي ١٤٠، ت: عبدالله الحسيني، ط: دار إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، الأولىٰ، الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ٣/ ١٣، ت: فيصل الحيفان، ط: مكتبة الرشيد، الرياض، شرح اللمع للتبريزي ص٣١٩، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣، المساعد ٢/ ١٤٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، شرح اللمحة البدرية لأبي حيان ٢/ ٣٣٠، ت: طلاح راوي، ط: الثانية، المغنىٰ ١/ ٣٢٧، التصريح للشيخ خالد ٤/ ٣٦٦، ت: عبدالفتاح بحيري، ط: الزهراء للإعلام، الأولىٰ، توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٢، ت: فايز دياب، ط: دار السلام، الأولىٰ(٢٠٠٢).

وإليه ذهب المبرد[1]، ابن السراج[2]، والفارسي[3]، وابن جني[4]،وابن برهان[5]، والجرجاني[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8]، والشلوبيني[9]، وابن الحاجب[10]، وصححه ابن مالك ونسبه للبصريين،

واحتج لمذهبه: بأن قصد المُتَعجِب الإعلام بأن المُتَعجَب منه ذو مزية إدراكها جلِيٌ،

وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المُعبَّر بها عن ذلك أن تُفتتح بنكرة غير مختصة، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام.[11]

واختاره الأزهري[12]، والزبيدي[13]، ونقله الرضي عن الأخفش في أحد قوليه[14].

---

(١) – المقتضب للمبرد٤/ ١٧٣، ت: ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب.

٣– الأصول ١/ ٩٩.

٤ –الإيضاح بشرح المقتصد ١/ ,٣٧٣

٥– اللمع بشرح ابن الخباز ١٩٧.

٦–شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١١، ت: فائز فارس، ط: السلسة التراثية، الأولىٰ (١٩٨٤).

٧–المقتصد ١/ ٣٧٥.

٨– اللباب ١/ ,١٩٦

٩– شرح المفصل ٤/ ٣٦٨.

١٠ – التوطئة للشلوبيني٢٦٩، ت: يوسف المطاوع، ط: دار التراث العربي، القاهرة.

١١ – الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١١١.

(١١) – شرح التسهيل٢/ ٣٦٣.

(١٢) – التصريح٤/ ٣٣٦.

(١٣) –ائتلاف النصرة للزبيدي٧٣، ت: طارق الجنابي، ط: عالم الكتب.

(١٤) – شرح الكافية ٤/ ٢٣٣، وينظر: المرتجل ص١٤٧، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣، المساعد ٢/ ١٤٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، التصريح ٤/ ٣٦٨.

واعترضه ابن الطراوة بأن: (: "ما أحسن زيدًا"، لا يقال إلا في التعجب، وإن "شيءٌ أحْسَن زيدًا" لا يقال في التعجب، فكيف يُقدر الشيء بما ليس في معناه، بل المفهوم منهما مختلف).[1]

وتعقب ابن الربيع اعتراض ابن الطراوة بأن:(هذا اعتراض ورد ممن لا يفهم مقصود كلامهم، فإن الخليل إنما أراد أن "ما أحسن زيدًا" في تقدير: شيء أحسن زيدًا الذي يقال علىٰ التعجب، وإن كان لم ينطق به، لا أنه في تقدير: شيء أحسن زيداً المنطوق به، فلو قال الخليل: إنه في تقدير هذا المنطوق به لكان الاعتراض صحيحًا، وإنما قال: وهذا تمثيل لا يتكلم به فلا يرد عليه الاعتراض بوجه)[2].

القول الثاني: اضطرب مذهب الأخفش في معنىٰ "ما" التعجبية، والمشهور من مذهبه كما نقل الأقسِّرائي[3] أنها اسم موصول بمعنىٰ "الذي"، وما بعدها

---

(١) – الكافي في الإفصاح٣/ ٧١٣.

(٢) – المرجع السابق.

(٣) – كشف الإعراب ٣٣٣، وينظر: شرح اللمع للتبريزي٣١٩، ت: السيد تقي، ط: الأولىٰ(١٩٩١)، المفصل بشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٩، المرتجل١٤٧، شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٩٥٨، ت: ت: موسىٰ الشوملي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ، اللباب ١/ ١٩٦، التخمير للخوارزمي ٣/ ٣٣١، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولىٰ(١٩٩٠)، المقتصد١/ ٣٧٥، ٣٧٦، شرح المفصل ٧/ ١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤، ٤٥، الإرشاد ١٤٠، الكافية بشرح الرضي ٤/ ٢٢٨، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٩٢٧، ت: جمال عبدالعاطي، ط: الأولىٰ، شرح اللمع للواسطي١٧٨، المغنىٰ ١/ ٣٢٧، أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ٢٥١، ت: محمد محي الدين، ط: دار الجيل، بيروت، الخامسة ، المساعد ٢/ ٤٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٣٣٠، ت: هادي نهر، ط: دار اليازوي، عمان، التصريح ٤/ ٣٦٦.

من قولك: "أحْسَن زيدًا" الصلة، والخبر محذوف، والمعنىٰ: الذي جعل زيدًا حَسَنًا ثابتٌ، والتُزِم حذف خبرها كما التُزِم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسمًا تامًا؛ لأن "ما" لا تكون عنده اسمًا تامًا إلا في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت(١)، واستدلوا علىٰ ذلك أيضًا: بقولهم: "حَسْبك"، فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر؛ لأن فيه معنىٰ النهي، فكانت "ما" كذلك.(٢)

وضعفه الأقسِّرائي: بأن المذهب السِّيبِي أحْسَن منه؛ لأنَ التعجب من مواضع الإبهام؛ لأنَه إنما يَحْصُلُ مما يخفىٰ سببه، والموصول من المعارف، فلا يناسب المقام، إذ إن المعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام، وتأخير ما فيه الإفهام، كما فُعل بضمير الشأن ومفسره، وأيضًا الكلام يفيد السامع مع الذهول عن تقدير الخبر، فلا وجه لتقديره.(٣)

وضعفه ابن يعيش: بأنهم يقدرون المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحُسْن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه، فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة.(٤)

---

(١) – شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٥.

(٢) – شرح المفصل٧/ ١٤٩.

(٣) – كشف الإعراب٣٣٤، وينظر: المقتصد ١/ ٣٧٥، ٣٧٦، الإيضاح ٢/ ١١١، شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٩٥٨، شرح اللمع للواسطي١٧٩، ت: محمد محي الدين، ط: الحادية عشر، شرح المفصل ٧/ ١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣، التصريح ٤/ ٣٦٦.

(٤) –شرح المفصل ٧/ ١٤٩، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤.

وضعفه ابن عصفور: بأنه يؤدىٰ إلىٰ ادعاء حذف ما لم يُلفظ به في موضع من المواضع، ولو كانت بمنزلة "الذي" للفظ بخبرها في موضع.(١)

وذهب أبو الحسن الأخفش في أحد أقواله إلىٰ أن "ما" نكرة ناقصة، أي: نكرة موصوفة بمعنىٰ: شيء، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها، فمحله رفع تبعًا لمحل "ما"(٢)، وحكىٰ ابن درستويه عنه أيضًا أن "ما" موصوفة، إلا أنه لم يؤت لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر.

القول الثالث: "ما" في نحو: "ما أحْسَن زيًدا" استفهامية مبتدأ دخلها معنىٰ التعجب، وما بعده خبر، والمعنىٰ: أيُّ شيءٍ أحْسَن زيدًا، وقد نُسب الأقسِّرائي هذا القول للفراء(٣).

ونسبه ابن يعيش لابن درستويه(٤)، ونسبه ابن مالك للكوفيين(٥)، وأيده الرضي لقوته من جهة المعنىٰ؛ لأنه كأنه جهل سببه، فاستفهم عنه، وقد يستفاد

---

(١) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥.

٣- ينظر شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢١، المغنىٰ ١/ ٣٢٧، الارتشاف ٤/ ٢٦٥، التصريح ٤/ ٣٦٧، الهمع ٣/ ٤٧، منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك للأشموني ٤/ ١٨، ط: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) – كشف الإعراب ٣٣٣، وينظر: شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٩٥٨، الكافية ٤/ ٢٣٤، المساعد ٢/ ١٤٨، شفاء العليل ٢/ ٥٩٩، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، التصريح ٣/ ٣٦٨، منهج السالك ٤/ ١٧.

(٤) – شرح المفصل ٧/ ٤٩، وينظر: شرح الكافية ٤/ ٢٣٤، المساعد ٢/ ١٤٨، الارتشاف ٤،٢٠٦٥، التصريح ٣/ ٣٦٨، منهج السالك ٤/ ١٧.

(٥) شرح التسهيل٣/ ٣٦٤، وينظر: المساعد ٢/ ١٤٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، ائتلاف النصرة ٧٣، منهج السالك ٤/ ١٧.

من الاستفهام معنىٰ التعجب، نحو: قوله تعالىٰ "وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين"(١)، و"أتدرىٰ من هو؟".(٢)

وتعقب الأقسِّرائي مذهب الفراء بقوله: (والأوَلان أحْسَن منه؛ لأن نقل الكلام من إنشاء إلىٰ إنشاء أقل من نقله من خبر إلىٰ إنشاء)(٣).

ورده ابن مالك بأن "ما" إما أن تكون لمجرد الاستفهام وذلك باطل؛ لأنه لا يتوجه ممن يعلم إلىٰ من لا يعلم، وإما أن تكون للاستفهام والتعجب، وهذا باطل أيضًا؛ لأنه لا يليه غالبًا إلا الأسماء(٤).

وأقرب هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه والأقسِّرائي من أن "ما" التعجبية اسم تام بمعنىٰ شيء؛ لسلامته من الانتقاضات والاعتراضات السابق ذكرها.

- تقديم الحال على صاحبها المجرور:

الأصل في الحال تأخيره وتقديم صاحبه، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وقد يتقدم الحال علىٰ صاحبها المجرور، والجر إما أن يكون بحرف جر زائد وهذا لا خلاف في جواز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور به اتفاقًا؛ وإما أن يكون صاحبها مجرور بحرف أصلىٰ، وفيه خلاف بين جواز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور وعدم الجواز، وقد نص الأقسِّرائي علىٰ هذا الخلاف، فذكر فيه مذهبين:

---

(١) – سورة الانفطار (١٧).

(٢) – شرح الكافية ٤/ ٢٣٤.

(٣) –كشف الإعراب٣٣٣، وينظر: شرح ألفية بن معطٍ ١/ ٩٥٨، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١١١، شرح الكافية ٤/ ٢٣٤، شرح المفصل٧/ ١٤٩.

(٤) – شرح التسهيل ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥

المذهب الأول: مذهب سيبويه[1] والمحققين: لا يجوز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور، وهو ما صححه الأقسرائي، فقال: (أقول: الأصح من قول النحويين- وهو مذهب سيبويه والمحققين- أن الحال لا يجوز تقديمها علىٰ صاحبها المجرور، فلا يقال: مررتُ جالسةً بهندٍ، إلا أن يكون الحال ظرفًا، فإنه يجوز تقديمها علىٰ المجرور حينئذٍ؛ لمحًا لصورة الظرفية؛ لأن الظروف يُتسع فيها)[2].

وعلل لذلك: بأن تقديمه علىٰ المجرور لم يُسمع من الفصحاء، وقد وُجد مانع من التقديم، فوجب العمل به، وذلك المانع هو أن الحال لكونه في المعنىٰ وصفًا لصاحب الحال تابع له، والتابع لا يصح إلا حيث يصح وقوع المتبوع فيه، لكن لا يجوز تقديم المجرور علىٰ الجار، فكذلك لا يجوز تقديم تابع المجرور، وهو الحال.

وعلل ابن أبي الربيع لمنعه من جهة أخرىٰ، وهو أن: أنك إذا قلت: "مررت بهند ضاحكةً" فالباء تعطىٰ معنىٰ الإلصاق فكأنك قلت: التصق مروري بهند ضاحكة، ولو قلت هذا لكان العامل التصق، والالتصاق إنما هو مفهوم من الباء، فجرىٰ لذلك مجرىٰ العامل المعنوي، والحال لا تتقدم علىٰ العامل المعنوي[3].

وأورد الأقسِّرائي استشكالًا علىٰ مذهب سيبويه، وهو امتناع نحو: راكبًا جاءني زيْد؛ لأن الفاعل لا يتقدم علىٰ الفعل.

---

(١) - الكتاب ٢/ ١٢٤، وينظر: المرتجل ١٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٤، ٥٢٩، ت: عبادة عبد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي.

(٢) - كشف الإعراب١٠٧٩.

(٣) - البسيط ١/ ٥٢٩، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٧٩.

وأجاب عنه: بأنه خُولف هذا الدليل فيما ذكرتم من الصورة؛ لأنه ورد التقديم في أمثالها عن الفصحاء، فيبقىٰ معمولًا به فيما نحن فيه؛ لعدم الورود وقد سار في ركاب سيبويه المبرد(١)، وابن السراج(٢)،

والزمخشري(٣)، والتبريزي(٤)، وابن الشجري(٥)، والصيمري(٦)، والعكبري(٧)، والشلوبيني(٨)، وابن الحاجب(٩)، وابن عصفور(١٠)، والإسفراييني(١١)، وابن الناظم(١٢)، وعزاه ابن أبي الربيع للبصريين.

ووافقهم الواسطي(١٣)، وابن هشام(١٤)، وحكىٰ الأنباري أن الاتفاق علىٰ منع ذلك، وأن التقديم خطأ(١٥).

---

(١) -المقتضب ٤/ ١٧١.

(٢) – الأصول ١/ ٢١٤، ٢١٥، وينظر: شرح المفصل ٢/ ٥٩.

(٣)الكشاف ٢/ ٤١٣، ٤١٤.

(٤)شرح اللمع للتبريزي ١٥٩.

(٥)الأمالي الشجرية ٣/ ١٦.

(٦)التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٧)اللباب ١/ ٢٩١

(٨)التوطئة ٢١٣.

(٩)الكافية بشرح الرضي ٢/ ٦٣، شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٠٨.

(١٠)المقرب لابن عصفور ١٧٤، ت: ت: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، ط: الأولىٰ (١٩٧٢م).

(١١)لباب الإعراب للإسفراييني٣٢٢، ت: شوقي المعري، ط: الأولىٰ.

(١٢)شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٣، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ.

(١٣)شرح اللمع الواسطي٧٣.

(١٤)أوضح المسالك ٢/ ٤١٩.

(١٥)ينظر: المساعد ٢/ ٢١، التصريح ٢/ ٦٣٧، همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٠٨، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

المذهب الثاني: يجوز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور، وحجته: أن المجرور بالحرف مفعول في المعنىٰ؛ وبثبوته في السماع، ومن ذلك قوله تعالىٰ: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ"[1] فـ"كافة" بمعنىٰ: جميعًا، حال من المجرور وهو "الناس" وقد تقدم عليه، وهو مذهب الفارسي، حيث قال: (وإذا قلت: "مررت برجل خيرُ ما يكونُ منْك" فالجملة صفة، والكلام علىٰ جهة الاتساع، كما كان فيه إذا نصب "خيرُ ما يكون" علىٰ الحال من تنزيل العين منزلة الحدث)[2].

فقد جعل أبو علىٰ "خير ما يكونُ" حالًا من الكاف في "منك" وقدِّم الحال علىٰ صاحبها الكاف علىٰ جهة الاتساع، أي: زيد خير منك خير ما يكون، وإليه ذهب ابن برهان[3]، ونسبه لابن كيسان[4]، وصححه ابن مالك[5]،

---

(١)سورة سبأ (٢٨).

(٢)المسائل الحلبيات للفارسي١٨٦، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، بيروت، الأولىٰ، وينظر: المرتجل ١٦٧، شرح التسهيل ٢/ ٢٥٤، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٣٦، ت: علىٰ محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (٢٠٠٠)، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٢٣، شرح الكافية ٢/ ٦٧، الارتشاف ٣/ ١٥٧٩، التصريح ٢/ ٦٣٦.

(٣)شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٢٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧، التصريح ٢/ ٦٣٦، الارتشاف ٣/ ١٠٧٩.

(٤)ينظر: الأمالي الشجرية ٣/ ٦٥، المرتجل ص١٦٧، شرح اللمع للواسطي٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، شرح التسهيل ٢/ ٢٥٤، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٢٣، شرح الألفية للأندلسي ٢/ ٣٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧، المساعد ٢/ ٢١، توضيح المقاصد ٢/ ١٤٩، التصريح ٢/ ٦٣٦.

(٥)شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٦، وينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، ٢٥٤، شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١/ ٤٢٦، ٤٢٧، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٢٣، منهج السالك ٢/ ١٧٦.

وأبو حيان(١)، والسيوطي(٢).

وأجاب الأقسِّرائي لتقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور في الآية من وجهين: **أحدهما**: أن "كافة" حال من الكاف في "أرسلناك"، وأن التاء للمبالغة لا للتأنيث، كذا قال الزجاج(٣).

وتعقبه ابن مالك بأن: (إلحاق التاء للمبالغة بابه مقصور علىٰ السماع، ولا يتأتىٰ غالبًا ماهي فيه إلا علىٰ أحد أمثلة المبالغة كنسَّابة ومهْذَارة، و"كَافْة" بخلاف ذلك فبطل أن تكون منها؛ لكونها علىٰ فاعلة، فإذا حُملت علىٰ رواية حُملت علىٰ شاذ الشاذ؛ لأن إلحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل علىٰ الشاذ مكروه فكيف علىٰ شاذ الشاذ)(٤).

والثاني: أن كافة صفة لإرساله، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري(٥).

ورده ابن برهان: بأن "كافة" لا تستعمل إلا حالاً، وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معه(٦).

---

(١)البحر المحيط ٨/ ٥٤٩.

(٢)الهمع ٢/ ٣٠٧.

(٣)ينظر رأىٰ الزجاج في: الكشاف ٢/ ٤١٣، ٤١٤، ت: مصطفىٰ حسين، ط: دار الريان، القاهرة. البحر المحيط ٨/ ٥٤٩، ت: زهير جعيد، ط: دار الفكر (١٩٩٢)، شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، التصريح ٢/ ٦٣٧.

(٤)شرح التسهيل ٢/ ٢٥٤.

(٥)الكشاف ٢/ ٣١٤.

(٦)شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧، التصريح ١/ ٣٧٨.

ورده ابن هشام: بلزوم تقديم الحال المحصورة بإلا علىٰ صاحبها وتعدي "أرسل" باللام، والأكثر تعدية بـ "إلىٰ"(١) .

ودفع صاحب التصريح قول ابن هشام بقوله: (ويُدفع الأول: بأن تقديم المحصور بإلا ليس ممتنعًا عند الجميع، ويُدفع الثاني: بأن مخالفة الأكثر لا تضر فإن تعدي "أرسل" باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالىٰ " وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا"(٢))(٣).

وذهب ابن مالك إلىٰ جواز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور لكن بضعف؛ لقلة ما سُمع عن العرب في ذلك(٤)، ووافقه ابن عقيل(٥)، وهو أولىٰ هذه المذاهب وأقربها، وذلك لورود التقديم في أشعار العرب وإن كانت قليلة فهي إشارة إلىٰ ضعفه لا امتناعه.

ونقل أبوحيان عن الكوفيين مذهبًا رابعًا، وهو التفصيل، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو: "مررت ضاحكة بها"، أو كانت فعلًا نحو: "تضحك مررت بهند" جاز وإلا امتنع(٦).

(١)أوضح المسالك ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.
(٢) -النساء (٧٩)
(٣) - التصريح١/ ٦٣٨.
(٤)- التسهيل بشرح ابن مالك ٢/ ٢٥٠
(٥) - المساعد ٢/ ٢٢.
(٦)ينظر: المساعد ٢/ ٢١، الارتشاف ٢/ ٣٤٨، التصريح ١/ ٣٨٠، الهمع ٢/ ٣٠٩.

٢-ما تابع فيه الأخفش:

- أصل (ذَا) اسم الإشارة:

اختلف النحاة في أصل "ذَا"، فذهب الكوفيون(١): إلىٰ أن أصله الذَّال وحده، والألف زائدة لتكثير الكلمة، وهو ظاهر كلام الفراء، فقال: (وجدت الألف من "هذا" دِعامة، وليست بلام الفعل، فلما زِدَت عليها نونًا ثم تُركت الألف ثابتة علىٰ حالها لا تزول علىٰ كل حال)(٢).

وإليه ذهب السهيلي(٣)، واستدل علىٰ ذلك بقولهم في التثنية: ذان، فإن الألف للتثنية فلم يبق إلا الذَّال.

واعترضه الأقسرائي(٤): بأن الاسم لا يكون علىٰ حرف واحد بالاستقراء، إذ لابد في كل كلمة من حرف يُبدأ به، وحرف يوقف عليه(٥).

أما البصريون: فألف "ذَا" عندهم منقلبة عن أصل، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء واللام المحذوفة ياءً أيضًا، وعلىٰ ذلك فأصل "ذَا": "ذِيَيَ" بياءين، فحذفت الأخيرة مبالغة في الإبهام، وقلبت الأولىٰ ألفًا؛ لئلا تشبه "كي"، وهو اختيار الأقسرائي، وعزاه للأخفش(٦)، وعلل له بأن "ذا" يُمال،

---

(١) - الإنصاف٥٣٥، اللباب١/ ١٨٤، شرح الكافية٢/ ٤٧٣، التذييل،٣/ ١٨١، توضيح المقاصد١/ ٤٠٦، موصل النبيل١/ ١٧٦، تعليق الفرائد٢/ ٣١٢، تمهيد القواعد٢/ ٧٩٦، نتائج التحصيل٨٥٦.

(٢)- معاني القرآن ٢/ ١٤٨.

(٣)- نتائج الفكر١٧٧، التذييل،٣/ ١٨١، توضيح المقاصد١/ ٤٠٦/ موصل النبيل١/ ١٧٦، تعليق الفرائد٢/ ٣١٢، تمهيد القواعد٢/ ٧٩٦، نتائج التحصيل٨٥٦، ت: مصطفىٰ الصادق العربي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر.

(٤) - كشف الإعراب ٤٥٩.

(٥) - الأصول٢/ ٢٣٦/ الإنصاف٥٣٥، التذييل،٣/ ١٨١، تمهيد القواعد٢/ ٧٩٦.

(٦) - الإنصاف٥٣٥، شرح الكافية٢/ ٤٧٣.

والإمالة دليل علىٰ أن ألفه من الياء(١)، وبه قال العكبري(٢)، وابن يعيش(٣)، والمرادي(٤).

وقال بعضهم: الألف في "ذا" منقلبة عن واو، فيكون من باب "شَوَيْت"؛ والأصل في "ذا": "ذَوَيَ"، فحذفت الياء مبالغة في الإبهام، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها(٥).

والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون والأقسَّرائي من أن "ذا" اسم كغيرها من أسماء الإشارة صيغة مرتجلة وُجدت ونُطق بها هكذا في العربية، إذ لو كانت علىٰ حرف واحد كما ذكر الكوفيون ما جاز أن يُصغر، والتصغير لا يدخل إلا علىٰ اسم ثلاثي، وقد صغرت العرب" ذا".

٣-ما تابع فيه الإسفراييني:

_ العامل في الاسم المتضمن لمعنىٰ الشرط:

اختلفَ النحاة في عامل الاسم المتضمن لمعنىٰ الشّرط كـ"إذا" الزمانية، هل العامل فعل الشرط أم الجواب، وقد نص الأقسِّرائي علىٰ هذا الخلاف مصححًا مذهب الإسفراييني في أن العامل هو الجواب، فقال: (فَبَعضُهُم علىٰ أن العاملَ

(١) - المنصف١/ ١٢١، الإنصاف٥٣٥، شرح المفصل٢/ ٣٥٢.

(٢) - اللباب١/ ٤٨٨٦.

(٣) - شرح المفصل٢/ ٣٥٢.

(٤) - توضيح المقاصد١/ ٤٠٥.

(٥) - الإنصاف٥٣٥، اللباب١/ ١٨٤، شرح الكافية٢/ ٤٧٣، تعليق الفرائد٢/ ٣١٢، تمهيد القواعد٢/ ٧٩٦، نتائج التحصيل٨٥٦.

فيه هو الشّرطُ، وبَعضُهُم علىٰ أن العامل هو الجزَاء، وهو الصحيحُ علىٰ ما ذكرَهُ المصنفُ)[1].

وحجته: أن الجواب عاملٌ في الشّرط، فلو عَمِلَ الشّرطُ فيه لَزمَ كَونُ الشيء عاملًا ومَعمُولًا، وإذا بَطَلَ كَونُ العامل الشّرط ثَبَتَ أن العاملَ هو الجزَاءُ، ذا لا ثالثَ إجماعًا

وقد عزي الأقسِّرائي هذا الرأي للجمهور[2]، وممن اختاره الفارسي[3]، والزمخشّري[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، ويقُويَ هذا القول أنَّ فعلَ الشّرط مُضَاف إلىٰ "إذا"، والمضاف إليه لا يَعمَلُ في المضاف[7].

ورَده ابنُ الحاجب: بأن تقدير الإضافة مع إذا قد لا يستقيم معها المعنىٰ، كما أن بعض أسماء الشرط ليس لها جواب يصح عمله في اسم الشرط، نحو: أي رجل تضربُ فإنِّي أكرمه[8].

---

(١) – كشف الإعراب٥٤٨.

(٢) – الجنىٰ الداني٣٦٩.

(٣) – البغداديات٢١٤، ت: صلح الدين السنكاوي، ط: مطبعة العاني، بغداد.

(٤) – الكشاف١٢٢٥، ت: خليل شيحا، دار المأمون، بيروت، الثالثة (٢٠٠٩)، البحر المحيط١٠/ ٥٦٢، ت" صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت (١٤٢٠هـ).

(٥) – البيان في غريب القرآن٢/ ٥٤٣، ت: طه عبد الحميد، مصطفىٰ السقا، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٠).

(٦) – التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦٢، ت: علي محمد البجاوي، ط: عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الجنىٰ الداني٣٦٩.

(٧) – البغداديات٢١٥، المغني٢/ ٨٧.

(٨) – الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٣٥.

ورده أبوحيان: بأنه لَا يَصِحُّ إِعْمَالُ الجواب المقترن بالفاء فِي "إِذا؛ لِأَنَّ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لَا يَتَسَلَّطُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَىٰ اسْمِ الشَّرْطِ، فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ.(١)

ورده ابن هشام: بأن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلىٰ قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله، كما يلزمه عليه في نحو: "إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا" أن يعمل الجواب في ظرفين متضادين، وهذا باطل عقلًا(٢).

وخالفهم في ذلك ابن النحاس ومكي القيسي حيث ذهبا إلىٰ أن العامل فيه فعل الشرط؛ لأَنَّ "إذا" بِمَعْنىٰ الشَّرْط، ومَا بعْدهَا فِي تَقْدِير مجزوم بهَا، فَكَمَا جَازَ عمله فِيمَا بعْدهَا وَهِي فِي الحكم مُضَافَة الىٰ الْجُمْلَة بعْدهَا، جَازَ عمل مَا بعْدهَا فِيهَا كَمَا يعْمل فِي "مَنْ" وَ"مَا" اللَّتَيْنِ للشّرط، واختاره ابن الحاجب(٣)، وأبوحيان(٤)، والمرادي(٥)، والجندي(٦)، ونسبه ابن هشام للمحققين(٧).

ورده الأقسِّرائي: بأنه لا نُسَلمُ أن "إذا" عَملَ لتَضَمنه معنىٰ "إنْ"؛ إذا لو كان الأمرُ كذلك لكان عَمَلُه كعَمَل "إنْ"، وهو باطل، بل عَمَله من جهَة كونه مُضَافًا

(١) – البحر المحيط١٠/ ٥٦٢، ت: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت.

(٢) – المغني٨٩، ٩٠.

(٣) – الإيضاح ٢/ ٣٥.

(٤) – البحر المحيط١٠/ ٥٦٢، ٢/ ٢٩٨.

(٥) – الجنىٰ الداني للمرادي٣٦٩، ت: فخر الدين قباوة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ.

(٦) – الإقليد٢/ ٩٧٠، كسف الإعراب٥٤٨.

(٧) – المغني ٢/ ٨٧.

إلىٰ الشّرط، وإضافتُه إليه إنما هي لتَعَلقه به؛ لكونه زمانًا له، فحينئذٍ لا يَتَحَقَقُ الوجهان [1].

وقد سلك ابن عطية في ذلك مسلكًا آخرًا حيث ذهب إلىٰ أن العامل فعل مضمر يقتضيه المعنىٰ، وأن هذا هو قول جمهور النحاة[2]، وهو أقرب الأقوال وأصوبها.

ثانيًا: ما تابع فيه أكثر من عالم:

١ –ما تابع فيه سيبويه والأخفش والفارسي:

– الضمير في "إيَّاك":

من ضمائر النصب المنفصلة "إيَّاه" و" إيَّانا" و"إيّاك" ونحوها، وقد اختلف النحاة في اللواحق بـ"إيَّا" إلىٰ مذاهب نص عليها الأقسِّرائي بقوله: (اعلم أن النحويين في "إيَّاه" و" إيَّانا" و"إيّاك"...إلىٰ آخره مذاهب)[3]، حيث استعرض أربعة مذاهب، مبينًا حجة كل مذهب، والرد عليه، ومرجحًا أحد هذه المذاهب.

المذهب الأول: "إيَّا" وحده اسم مضمر، وما يتصل به حروف دوالٍ علىٰ أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب، وهو اختيار الأقسِّرائي، فقال: (وهذا أسَدُّ المذاهب؛ لأن هذه اللواحق ألفاظ مبنيَّة اتصلت بما لفظه واحد يتبين بها من له الضمير، فوجب أن تكون حروفًا، كالتاء في "أنْت")[4].

---

(١) – كشف الإعراب٥٤٨.

(٢) – المحرر الوجيز٥/ ٥١٠، عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٢ هـ)، تفسير ابن سيده٨/ ٢١٢، المكتبة الشاملة.

(٣) – كشف الإعراب ٤٠٥.

(٤) – المرجع السابق، عبارة الأقسرائي نفس عبارة ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٣١١.

وعزاه لسيبويه[(١)]، والأخفش الكبير[(٢)]، والفارسي[(٣)]، والمحققين من المتأخرين دون تعيين، ومنهم

ابن السراج[(٤)]، وابن جني[(٥)]، والزمخشري[(٦)]، وابن الخشاب[(٧)]، والثمانيني[(٨)]، والأنباري[(٩)]، ونسبه للبصريين[(١٠)].

ووافقهم ابن يعيش معللًا ذلك بأن "إيَّا" لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب، إما رفعًا وإما نصبًا وإما جرًا، ولا يجوز أن تكون في موضع رفع؛ لأن الكاف ليس من ضمائر الرفع، ولا في موضع نصب؛ لأنه لا ناصب له، ولا في موضع جر؛ إذ لا حرف جر ههنا، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا بإضافة "إيَّا" إليه؛ لأنها اسم مضمر، والمضمر لا يضاف؛ لأن الإضافة للتخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا، فلم تحتج للإضافة، ومن ثمَّ ثبت أن

(١) – الكتاب١/ ٣٥٥، وينظر: اللباب١/ ٤٧٩، شرح الكافية٢/ ٤٢٥، السيط٣٠٦، التذييل٢/ ٢٠٥، الجنىٰ الداني٥٣٥، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦، شفاء العليل١/ ١٩٠، الهمع١/ ٢٠٦.

(٢) – نُسب إليه في: سر صناعة الإعراب٢/ ٤٢٥، توجيه اللمع٣٠٣، شرح الكافية٢/ ٤٢٥، التذييل٢/ ٢٠٥، الجنىٰ الداني٥٣٥، الهمع١/ ٢٠٦.

(٣) – الإغفال٧٥، ت: عبدالله الحاج، ط: المجمع الثقافي، دبي (٢٠٠٣)، المسائل العضديات٤٠، وينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٤٢٥، توجيه اللمع٣٠٣، شرح الكافية٢/ ٤٢٥، التذييل٢/ ٢٠٥، الجنىٰ الداني٥٣٥، الهمع١/ ٢٠٦.

(٤) – الأصول٢/ ١١٧.

(٥) – المنصف١/ ١٢١، سر صناعة الإعراب١/ ٣١٣، الجنىٰ الداني٥٣٥.

(٦) – المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٣١١.

(٧) – المرتجل١/ ٣٣٤.

(٨) – الفوائد والقواعد٤٠٦.

(٩) – الإنصاف٥٥٦.

(١٠) – البسيط١/ ٥٣٥، التذييل٢/ ٢٠٦، الهمع١/ ٢٠٦.

الكاف حرف طلب مجردًا من الاسمية[١]، وإليه ذهب ابن الحاجب[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبوحيان[٤]، والسيوطي[٥]، والفاكهي[٦].

المذهب الثاني: إيَّا مضمر مضاف إلىٰ مضمر، والمضاف إليه مجرور محلًا، وعزاه الأقسِّرائي للخليل[٧]، والمازني[٨]، وحجتهما كما ذكر الأقسرائي ما حكاه الخليل عن العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ، فدل علىٰ أن اللاحق بـ "إيَّا" لو لم يكن مجرورًا لم تنجر الشَّوابِّ، ودل علىٰ أنها أسماء كما أن " الشَّوابِّ" اسم، كأنه لو أضمر لقال: "وإيَّاهنَّ".

وهو مذهب ابن الوراق، وابن مالك لسلامته من ستة أوجه مخالفة للأصل: (أحدها: أن الكاف في إياك لو كانت حرفًا كما هي في ذلك لاستعملت علىٰ وجهين: مجردة من لام وتالية لها، كما استعملت مع "ذا" و"هنَّا"، ولحاقها مع إ"يّا" أولىٰ لأنها كانت ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع إيَّا أمكن

---

(١) – شرح المفصل٢/ ٣١١.

(٢) – الإيضاح١/ ٤٦٢.

(٣) – شرح الجمل٢/ ١١٠.

(٤) –التذييل٢/ ٢٠٦.

(٥) – الهمع١/ ٢٠٥.

(٦) – مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ للفاكهي٣٠٧، ت: إبراهيم جميل، ط: مكتبة المتنبي، الأولىٰ (٢٠٠٧).

(٧) – نسب إليه في: سر صناعة الإعراب١/ ٣١٣، الإغفال٧٦، إعراب القرآن للنحاس١/ ٢٠، ت: عبدالمنعم خليل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (١٤٢١)، إعراب القرآن للزجاج١/ ٤٨، علل النحو٤١٦، اللباب١/ ٤٧٨، الإنصاف٥٥٥، شرح الكافية٢،٤٢٥، التذييل٢/ ٢٠٥/ الجنىٰ الداني٥٣٥، الهمع١/ ٢٠٧، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦.

(٨) – نسب إليه في سر صناعة الإعراب١/ ٣١٣، الإغفال٧٦، شرح الكافية٢،٤٢٥، التذييل٢/ ٢٠٥/ الجنىٰ الداني٥٣٥، الهمع١/ ٢٠٧، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦.

منه مع ذا؛ لأن "إيّا" قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف "ذاك"، بخلاف كاف "إياك"، الثاني: أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع "ذا"، الثالث: أنه لو كانت اللواحق بإيّا حروفًا، لم يحتج إلىٰ الياء في إ"يَّاي"، كما لم يحتج إلىٰ التاء المضمومة في "أنا"، الرابع: أن غير الكاف من لواحق "إيَّا" مجمع علىٰ اسميته مع غير إ"يّا" مختلف في اسميتها معها؛ فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع علىٰ سنن واحد، الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير إليه، السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل، لم يخلفها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرّجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابّ، وروي: فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ، وروي: فإيّاه وإيّا السَوْءات، وهذا مستند قوي؛ لأنه منقول بنقل العدول بعبارتين صحيحتي المعنىٰ)[1]، ونسبه الرضي للأخفش[2].

ورد الأقسِّرائي مذهب الخليل: بأن ما حكاه عن العرب شاذ لا يُعتد به في الاحتجاج.

---

(١) - شرح التسهيل١/ ١٤٢، التذييل٢٠٥،٢، الجنىٰ الداني٥٣٥، الهمع ١/ ٢٠٧.

(٢) - شرح الكاقية٢/ ٤٢٥، شرح التسهيل١/ ١٤٢، الجنىٰ الدانىٰ٥٣٥، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦.

ورده ابن جني بأنه:(إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلىٰ إضافته علىٰ وجه من الوجوه؛ لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر علىٰ نهاية الاختصاص فلا حاجة به إلىٰ الإضافة)[١]

المذهب الثالث: اللواحق ضمائر، وإيَّا عمادٌ تعتمد عليها اللواحق؛ لينفصل عن المتصل، وعزاه الأقسِّرائي للكوفيين[٢].

وعزاه الأنباري لابن كيسان من البصريين[٣]، وعزاه العكبري للفراء[٤]، وإليه ذهب الرضي[٥] .

وحجتهم كما نص الأقسِّرائي: أن الهاء في "إيَّاه" لما كانت حرفًا واحدًا عُمد بحرف وهو "إيَّا"، فهو كالنون في ضَرَبَنِي، فلما أراد فصلها عن العامل ولم تكن مما يقوم بنفسه؛ لضعفها وقلتها، دُعمت "بإيَّا"، وجُعلت وصلة إلىٰ اللفظ بها، ورد الأقسِّرائي مذهبهم: بأن أكثر الكلمة لا يكون عمادًا لأقلها[٦].

---

(١) – سر صناعة الإعراب١/ ٣١٤، المرتجل١/ ٣٣٥، شرح المفصل٢/ ٣١٢، شرح الكافية٢/ ٤٢٥.

(٢) – إعراب القرآن للنحاس١/ ٢٠، أسرار العربية١،٢٤١، الإنصاف٥٥٥، اللباب١/ ٤٧٩، الإيضاح١/ ٤٦٢.

(٣) – الإنصاف٥٥٥، شرح الكافية٢/ ٤٢٥.

(٤) – اللباب١/ ٤٧٩، التذييل٢/ ٢٠٦، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦.

(٥) – شرح الكافية٢/ ٤٢٥.

(٦) – علل النحو٤١٦، الإنصاف٢/ ٢١٢، اللباب١/ ٤٧٩.

القول الرابع: "إيَا" اسم ظاهر مضاف إلىٰ مضمر، وعزاه الأقسِّرائي للزجاج(١)، وعزاه الرضي للسيرافي(٢)، وحجتهم ما ماسُمع عن العرب: وإيّا الشَّوابِّ"؛ لأن المضمر لا يُضاف.

ورده الإقسِّرائي: بأن "إيَّا" لو كان اسمًا ظاهرًا لما لزم النصب، ولم نعلم اسما مظهرًا اقتصر به علىٰ النصب البتة إلا ما اقتصر به من الأسماء علىٰ الظرفية، وذلك نحو: ذات مرةٍ، وذا صباحٍ، وما جرىٰ مجراهن، وشيئًا من المصادر نحو: سبْحَانَ الله، ولبَيْك، وليس إيّا ظرفًا ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماء .(٣)

وأولىٰ هذه المذاهب وأقربها ما ذهب إليه الأقسِّرائي، وجمهور المحققين بأن "إيّا" اسْم مُضْمر، وَالْيَاء وَالْكَاف وَغَيرهمَا حُرُوف معَانٍ، ويدل علىٰ ذَلِك أنَّ حدَّ الِاسْم الْمُضمر موجودٌ فِي إيّا، وَلذَلِك لَا يتنكَّر بِحَال، وَالْيَاء وَالْكَاف لَو كَانَا اسْمَيْنِ لكانا فِي مَوضِع رفع أَو نصب، وَلَا عَامل لَهما هُنَا أَو فِي مَوضِع جرّ بِالْإِضَافَة، وَالِاسْم الْمُضمر لَا يُضَاف، فَصَارَت الْكَاف هُنَا كالكاف فِي "ذَاك" وَ"أُولَئِكَ".

٢- ما تابع فيه سيبويه والأخفش:

-رافع الفعل المضارع:

---

(١) - إعراب القرآن للزجاج، وينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٣١٤، الإغفال٧٥، الإيضاح١/ ٤٦٢ شرح المفصل٢/ ٣١٣، شفاء العليل١/ ١٩٠، تمهيد القواعد١/ ٥٠٦.

(٢) - شرح الكافية٢/ ٤٢٥.

(٣) - ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٣١٦/ الاإنصاف٥٥٨، شرح المفصل٢/ ٣١٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١٠.

تنقسم الأفعال بانقسام الزمان إلىٰ: ماض؛ وحاضر؛ ومستقبل، والأفعال تدل بصيغة واحدة علىٰ معانٍ مختلفة، فاستغنىٰ عن إعرابها، وإنما أعرب منها ما فيه إحدىٰ الزوائد الأربع وهو الفعل المضارع؛ لمضارعته الاسم، وقد اختلف النحويون في عامل الرفع في المضارع، وقد نص الأقسِّرائي علىٰ هذا الخلاف، فذكر فيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الفعل المضارع مرفوع رافعه وقوعه حيث يصح وقوع الأسماء فيه، نحو: زيدٌ يكتبُ، فـ"يكتبُ" ارتفع؛ لأنه وقع موقعًا يصح وقوع الاسم؛ إذ لو قلت: زيدٌ كاتبٌ، كان أسدّ كلام، فعامله إذن معنوي وهو ظاهر مذهب الأقسِّرائي؛ حيث أبطل ماعداه من أقوال بقوله: (وكل واحد من الأمرين_ القولين _ باطل).[1]

ونسبه الأقسِّرائي لسيبويه[2]، والأخفش، وعلل له بما نقله عن الإسفراييني في كتابه" الضوء المصباح" بأن الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في أقوىٰ أحواله من المشابه بالاسم، فعمل أقوىٰ الحركات، وهو الرفع، ثم من الواجب أن يُعلم أنه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه أو قريبًا منه، كما في "زيدُ يكتبُ"، بل يُكْتفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا أن يقع موقعًا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه، ومما يدل عليه أنك تقول: يقومُ الزيدَان، ويقومُ الزيدُون، ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو: قائمٌ الزيدَان، وقائمٌ الزيدُون؛ لكونه غير معتمد، ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداءً من مظان صحة وقوع الاسم.[3]

---

(١) – كشف الإعراب ١٧٤٠.

(٢) – الكتاب٣/ ٩.

(٣)– الإنصاف ١/ ٨٤، أسرار العربية ١/ ٢٨٢.

وما ذهب إليه الأقسرائي هو مذهب المبرد[١]، وابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]،وابن برهان[٥]، وابن الوراق[٦]، والجرجاني[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الخشاب[٩]، والأنباري ونسبه للبصريين[١٠].

وصححه الصيمري[١١]، والجزولي[١٢]، والكبيشي[١٣]، والواسطي[١٤]، وابن يعيش[١٥]، وابن عصفور[١٦]،

(١)المقتضب ٤/ ٨٠، ٨١.
(٢)الأصول ٢/ ١٤٦.
(٣)الإيضاح بشرح المقتصد ٢/ ١٠٤٥.
(٤)اللمع ١٨٣
(٥)شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٣٩.
(٦)علل النحو ٤٤١.
(٧)المقتصد ٢/ ١٠٤٦، ١٠٤٧.
(٨)المفصل بشرح ابن يعيش ٧/ ١٢.
(٩)المرتجل ١١٥.
(١٠)الإنصاف ١/ ٨٤، وينظر: علل النحو ١٨٧، البسيط ١/ ٣٣٩، الكافي ٢/ ٢٣١ شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٧، شرح الكافية للرضىٰ ٤/ ٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٤، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٨ توضيح المقاصد ٢/ ١٧٣، أوضح المسالك ٤/ ١٤، التصريح ٤/ ٢٨٣، حاشية الخضري ٢/ ٢٥١، منهج السالك ٣/ ٢٧٧. أسرار العربية ١/ ٢٨٢.
(١١)التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٥.
(١٢)المقدمة الجزولية بشرح الشلوبيني ١/ ٢٥٩.
(١٣)الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٣.
(١٤)شرح اللمع للواسطي ١٥٦.
(١٥)شرح المفصل ٧/ ١٢.
(١٦)شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠، ٦١، المقرب ٢٨٥.

وابن أبىٰ الربيع[١]، والزبيدي[٢]، والجندي[٣].

وقد اعتُرض على هذه المذهب بعدة اعتراضات، منها:

الأول: ما ذكره الأقسِّرائي بأن الفعل الماضي يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعًا، وأجاب عنه: بأن العامل إنما يعمل بعد استحقاق الكلمة الإعراب، والماضي لا يستحق الإعراب، فأنَّىٰ يعمل فيه العامل ؟!، ألا تراك تقول: من أيْن جئت؟، فتفتح "أيْنَ" وإن كان دخله الجار؛ لأنه مبني غير مستحقٍّ للإعراب.[٤]

الثاني: أن الفعل المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في خبر "كاد" نحو: "كاد زيد يقوم"، لأجل أن "كاد" موضوع للتقريب من الحال، واسم الفاعل لا يختص صيغته بالحال دون الماضي، إذ لو قيل: " كاد زيدٌ قائمًا" لجاز أن يظن أنه في المستقبل المتراخي والماضي، وأجيب عنه: بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم، قاله الفارسي.[٥]

الثالث: انتفاضه بنحو: "هلْ تفعلُ" و" سَوْف تفعلُ" فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالًا محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس، قاله ابن مالك[٦].

---

(١)البسيط ١/ ٣٣٩، الكافي ٢/ ١٧٥، ٢٣٢.

(٢)ائتلاف النصرة ٢٧.

(٣)الإيضاح بشرح المقتصد ٢/ ١٠٤٥، وينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٧/ ١٢، شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠، ٦١، شرح الكافية ٤/ ٤٤.

(٤)- كشف الإعراب١٧٣٨، المقتصد٢/ ١٠٤٨، شرح المفصل٧/ ٢١.

(٥) - الإيضاح بشرح المقتصد ٢/ ١٠٤٧

(٦)شرح التسهيل ٣/ ٣٢٩، وينظر: شرح قطر الندىٰ ١/ ٥٧.

وأجاب عنه الشيخ خالد بأن:(الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس، فلم يغيراه، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر)[1].

القول الثاني: أن عامل الرفع في الفعل المضارع إنما هو تجرده من النواصب والجوازم، ونسبه الأقسِّرائي لأكثر الكوفيين[2]، وبه قال الفراء، حيث قال في إعرابه لقوله تعالىٰ "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ[3]: (رُفع "تعبدون" لعدم دخول "أنْ" يصلح فيه، فلما حُذف الناصب رُفع، كما قال الله "قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ"[4])[5]،

وإليه ذهب الزجاجي[6]، وابن خروف[7]، وابن الحاجب[8]، وابن مالك لسلامته من النقض[9].

---

(١)التصريح ٤/ ٢٨٤، ٢٨٥، حاشية الخضري ٢/ ٢٥١.

(٢) – ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢، البسيط ١/ ٢٢٩، الكافي في الإفصاح ٢/ ١٧٤، ٢٣١، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٧. توضيح المقاصد ٣/ ١٧٢، التصريح ٤/ ٥٣، منهج السالك ٣/ ٢٧٧، الإقليد ٣/ ١٤٦١.

(٣)سورة البقرة (٨٣).

(٤)سورة الزمر (٦٤).

(٥)معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٣، وينظر: اللباب ٢/ ٢٥، شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح الكافية للرضىٰ ٤/ ٢٤، شرح قطر الندىٰ ١/ ٥٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٧٢، منهج السالك٣/ ٢٧٧.

(٦)الجمل بشرح ابن الربيع ١/ ٢٢٩.

(٧)شرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٧٣.

(٨)الكافية بشرح الرضي ٤/ ٢٣، شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٦٦.

(٩)شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨.

وصححه ابن هشام[١]، وابن الناظم[٢]، وابن عقيل[٣]، والجامي[٤]، وأبو حيان[٥]، والشيخ خالد[٦]، والأشموني[٧]، وعزاه الأزهري للأخفش من البصريين[٨].

ورده الأقسِّرائي: بأن الأصل عدم دخول العوامل، فكان الرفع سابقًا، والتجرد فرع دخول العوامل، وهذا مع أدائه إلىٰ إبطال قول البصريين في عامل المبتدأ والخبْر ضعيف؛ لأن المراد بالتجرد الخلو[٩].

القول الثالث: رافع الفعل المضارع ما في أوله من الزوائد الأربع؛ لأنه قبلها كان مبنيًا، وبها صار مرفوعًا فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها، وقد نسبه الأقسِّرائي للكسائي.[١٠] وأجاب عنه الأقسِّرائي: بأنه لا نُسلِّم أنه لم يوجد ما يمكن إحالة الإعراب عليه إلا حرف المضارعة؛ لأنه إن أريد مطلق الإعراب فإحالته علىٰ المضارعة ممكنة، وإن أريد الإعراب المخصوص أعني:

---

(١)أوضح المسالك ٤/ ١٤١، شرح قطر الندىٰ ١/ ٥٧.

(٢)شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٤.

(٣)شرح ابن عقيل ٤/ ٢.

(٤)الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٧.

(٥)شرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٣٤.

(٦)التصريح ٤/ ٢٨٣.

(٧)منهج السالك ٣/ ٢٧٧.

(٨)التصريح ٤/ ٢٨٣.

(٩) – البسيط١/ ٢٣٠.

(١٠) – ينظر: علل النحو ص١٨٨ الإنصاف ٢/ ٨٢، اللباب ٢/ ٢٦، شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح الكافية ٤/ ٢٥، توضيح المقاصد ٣/ ١٧٢، شرح قطر الندىٰ ١/ ٥٧، التصريح ٤/ ٢٨٤، حاشية الخضري ٢/ ٢٥١، منهج السالك ٢/ ٢٧٧، الإقليد ٣/ ١٤٦١.

الرفع فإحالته علىٰ التجرد ممكنة، علىٰ أن ما ذُكر سيؤدِّي إلىٰ أن يكون المضارع مرفوعًا منصوبًا معًا في نحو: أنْ يضربَ؛ لوجود العاملين، أو مرفوعًا دائمًا؛ لإعمال العامل الأقرب، وهذا باطل.(١)

وأبطله ابن الخباز: بأن حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه؛ لأنه يكون عاملًا في نفسه(٢).

وقيل: رافع الفعل مضارعته للاسم، وقد عزاه ابن يعيش لثعلب(٣)، ونسبه الشيخ خالد لأبىٰ إسحاق الزجاج من البصريين(٤).

وضُعف بأن: المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه(٥).

وقيل: رافعه هو تعريته من العوامل اللفظية مطلقًا(٦)، وهو ضعيف؛ لأن التعري عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم

(١) - كشف الإعراب١٧٣٩، ١٧٤٠.

(٢) - توجيه اللمع٣٥١.

(٣)شرح المفصل ٧/ ١٢، وينظر: التخمير ٣/ ٢١٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٧٣، شرح قطر الندىٰ ١/ ٥٧، التصريح ٤/ ٢٨٤، حاشية الخضري ٢/ ٢٥١، منهج السالك ٣/ ٢٧٧.

(٤)التصريح ٤/ ٢٨٤.

(٥)المرجع السابق.

(٦)شرح المفصل ٧/ ١٢، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٤، البسيط ١/ ٢٣٠.

نسبته إلىٰ الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملًا.

والذي أراه صوابًا: أن أقرب هذه الأقوال إلىٰ الصواب ما ذهب إليه الفراء من أن رافعه خلوه من الناصب والجازم لسلامته من النقض.

ثالثًا: ما تابع فيه البصريين:

- **فعل الأمر بين الإعراب والبناء:**

فعل الأمر علىٰ ضربين: معرب ومبنىٰ، فالمعرب الذي في أوله اللام وحرف المضارعة نحو: "لِيَقُمْ"؛ وما ليس في أوله ذلك نحو "خُذْ" و "كُلْ" فمبنىٰ عند البصريين(١)، ومعرب عند الكوفيين(٢) علىٰ خلاف بينهما، وقد نص الأقسِّرائي علىٰ هذا الخلاف ، مرجحًا مذهب البصريين ، حيث عدا نفسه بصريًا مُشيرًا إلىٰ المذهب البصري بقوله: (ومذهب أصحابنا)، وقوله: (ولنا) ، كما تعقب مذهب الكوفيين بالتضعيف والرد، فقال: (فذهب أصحابنا البصريون إلىٰ أنَه مبني علىٰ السكون ، وذهب الكوفيون: إلىٰ أنَه مجزوم، لنا أنَه لو تضمَن الحرف كمّا ذكروه

---

(١) – نُسب للبصريين في: الإنصاف ٢/ ٥٩، أسرار العربية ١/ ٢٨٠، المرتجل ٢٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧، البسيط ١/ ٢٢٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٢، شرح الكافية للرضىٰ ٤/ ١٢٩، التخمير ١/ ٢٦٠، توضيح المقاصد ١/ ٥٩، الارتشاف ٢/ ٦٧٤، شرح ابن عقيل ١/ ٣٨، الهمع ١/ ٦٥، التصريح١/ ٢٠٠.

(٢) – نسب للكوفيين في: مجالس ثعلب ٤٥٦، ت: عبد السلام هارون. ط: دار المعارف مصر، الطبعة الثانية، الإنصاف ٢/ ٥٩، أسرار العربية ١/ ٢٨٠، المرتجل ٢٢، شرح ألفية ابن معطـ ١/ ٣١٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٧، البسيط ١/ ٢٢٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٢، التخمير ١/ ٢٦٠، توضيح المقاصد١/ ٥٦، الارتشاف ٢/ ٦٧٤، شرح ابن عقيل ١/ ٣٨، التصريح ١/ ٢٠٠، الهمع ١/ ٥٦، منهج السالك ١/ ٥٨.

لكان مبنيًّا، وهو خلاف مذهبهم، وما تمسَكوا به ضعيف)[1].

الأصل في ذلك قول إمام البصريين-سيبويه- حيث قال:(والوقف قولهم: "اضربْ" في الأمر لم يحركوها لأنها لا توصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعد "كَمْ" و "إِذْ" من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ)[2]، فقد نص سيبويه علىٰ أن فعل الأمر موقوفًا، أي: مبنيًا علىٰ السكون؛ وعلل ذلك بأن فعل الأمر لا يوصف به، فلا تقول: "مررتُ برجلٍ أضربْ زيدًا"، ولا تقول: "اضربْ أضربُ" بمعنىٰ: إنْ تضربُ أضربُ، فبعُدَت من المضارعة بُعْدَ "كَمْ" و"إِذْ" من الأسماء المتمكنة، وذلك خلافًا لمن ادعىٰ غير ذلك من أن فعل الأمر يمكن أن يُوصف به وأن يقع موقع المضارعة.

قال ابن الصفار (قال المعترض: يوصف بها وتقع موقع المضارعة، ألا ترىٰ من كلامهم: وَجَدْت النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ، فوقع "اخْبُرْ" صفةً للناس، وقد قالُوا: أمرتُه بأن قُمْ، فهذا وَقَعَ موقِعَ المضارِع، ومعناه: بأن يقومَ، فهذا الذي قاله باطلٌ، قلتُ: وهذا الذي أوردهُ هذا المعترضُ لا حجةَ فيه، أما قولُ أبي الدّرْداء: وجدتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ[3]، فَيُخَرَّجُ علىٰ إضمارِ القول، وكأنه قال: وجدت الناس مقولاً فيهم هذا، وأما: أمرتُه بأنْ قُمْ، فليس هذا موضع الفعل المضارع،

---

(١) كشف الإعراب ٣٢٠/ ٣٢١" بتصرف".

(٢) - الكتاب ١/ ١٧.

(٣) - نُسب هذا القول في اللسان ١٢/ ١٨٤، مادة "قلا"، والقلىٰ: البغض، يقول جرب الناس فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم، والهاء في "تقل" للسكت.

بل "أنْ" يقع بعدها الماضي والمضارع، و[نهاية] هذا أن فُهِمَ منه الاستقبالُ من نفس "قُمْ"؛ لأن الأمر يقتضيه، فكلام سيبويه صحيحٌ)[1].

وقد سار في ركاب سيبويه المبرد، وعلل لامتناع كونه معربًا من قبل أن الصورة الموضوعة للأمر من الفعل إذا لم يكن في أولها الزوائد الأربع لا تكون إلا علىٰ طريقة واحدة، وشريطة المعرب أن يعتقب علىٰ آخره أكثر من حركة، والمبنىٰ لا يتغير عما يصاغ عليه من حركة أو سكون[2]، ووافقه ابن السراج[3]، والسيرافي[4]، والفارسىٰ[5]، وابن جني[6]، والتبريزي[7]، والزمخشري[8]، والصيمري[9]، والأنباري[10].

(١)شرح كتاب سيبويه لابن الصفار ١/ ٢٨٨، ٢٨٩. ت: معيض مساعد العوفي، ط: المدينة النبوية، الأولىٰ (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

(٢)المقتضب ٢/ ١٣١.

(٣)الأصول ٢/ ١٤٥.

(٤)شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٠، ٩٤.

(٥)الإيضاح بشرح المقتصد ١/ ١٣٢، وينظر: البسيط ١/ ١٧٤.

(٦)اللمع ٤٨.

(٧)شرح اللمع للتبريزي ١٠.

(٨)المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٦٠، وينظر: التخمير ١/ ٢٦٠.

(٩)التبصرة والتذكرة ١/ ٩٠.

(١٠)الإنصاف ٢/ ٦٧، أسرار العربية ١/ ٢٨٠، وينظر: شرح ألفية ابن معطىٰ ١/ ٣١٠.

واختاره العكبرىٰ[1]، وابن القواس[2]، والخوارزمىٰ[3]، وابن يعيش[4]، وابن الحاجب[5]، وابن عصفور واستدل علىٰ مذهبه بأن الأمر لو كان معربًا لكان مجزومًا، ولا يتصور مجزوم بدون جازم[6]، وصححه ابن مالك[7]، وابن أبىٰ الربيع[8].

أما الكوفيين: فاحتجوا علىٰ جزم فعل الأمر بلام مقدرة كما نص الأقسِّرائي في هذا الباب بأن فعل الأمر مقتطع من المضارع، فأصل "اضْربْ" "لتضْربْ" فحذفت اللام تخفيفًا وتبعها حرف المضارعة، وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ "فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا"[9] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء[10]، وجاء عنه

(١)التبيين ١٧٧، اللباب ٢/ ١٩.
(٢)شرح ألفية ابن معطىٰ ١/ ٣١٠.
(٣)التخمير ١/ ٢٦٠، ٢٦١.
(٤)شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦١.
(٥)الإيضاح بشرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٤٨.
(٦)شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٧.
(٧)شرح التسهيل ٣/ ٣٨٢.
(٨)البسيط ١/ ١٧٤.
(٩) – يونس (٥٨).
(١٠) – قرأ بها النبي عن طريق أُبي بن كعب، ورويت عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، وبها قرأ يعقوب في رواية رويس، معاني القرآن للفراء١/ ٤٦٩، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه١/ ٢٦٩، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ (١٤١٣_١٩٩٢)، المبسوط في القراءات العشر ٢٣٤.

صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه: "لتَأْخُذوا مَصَافِكم"[1]، أي: خذوا، وقال صلوات الله عليه مرة أخرىٰ: "لتقُومُوا إلىٰ مَصَافِكم، أي: قومُوا، فدل علىٰ أن الأصل في "قمْ": لتقمْ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرىٰ علىٰ ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا كما قالوا "أيْش"، والأصل فيه: "أي شَيءٍ" ، فكذلك ها هنا، وهو ما نص عليه الفراء من الكوفيين[2].

وإليه ذهب ابن هشام، ونسبه لأبي الحسن الأخفش[3]، واستدل علىٰ مذهبه بأن: الأمر حقه أن يؤدىٰ بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصودة؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل؛ ولأنك تقول: اغْز واخْش وارْم واضْربا واضْربوا واضْربي، كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين علىٰ أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كـ "بعْت"، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو: "قمْ"؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ

---

(١) – ليس في كتب الحديث هذا اللفظ بعينه وإن تكرر وروده عند النحاة بلفظه هذا، مثل: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠، الإنصاف في شرح المفصل ٢/ ٤٨، شرح الكافية ٤/ ١٢٩، شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٣١١، والذي في كتب الحديث ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج: "لتأخذوا مناسككم" باب استحباب رمىٰ جمرة العقبة يوم النحر راكبًا ٢/ ٩٤٣ حديث (١٢٩٧)، ط: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) – معاني القرآن للفراء١/ ٤٦٩.

(٣) – نسب للأخفش في شرح التسهيل٣/ ٢٨٢، التصريح١/ ٢٠٠.

فتشكل فعليته[1]، فإذا ادعىٰ أن أصله: "لتقمْ" كان الدال علىٰ الإنشاء اللام لا الفعل.)[2]

وضعف الأقسِّرائي قول الكوفيين أن الأصل في "اضْربْ": لتضْربْ بأنا: لو قدرنا أن الأصل فيه ما ذكروا إلا أنه تضمن معنىٰ الأمر، فإذا تضمن معنىٰ لام الأمر، فقد تضمن معنىٰ الحرف، وإذا تضمن معنىٰ الحرف كان مبنيًا[3]، وأيضًا إضمار الجازم نظير إضمار الجار في القلَة، ولا يجوز حمل الشَائع الكثير علىٰ النادر القليل[4] .

وزاد ابن الحاجب: أن حروف المضارعة من جملة صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل، فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف المضارعة.[5]

أما قوله" فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا" في قراءة من قرأ بالتاء، فحمله الأقسِّرائي علىٰ قول الأخفش في الآية بأن القراءة وردت علىٰ لغة بعض العرب، فقال: (وقال بعضهم: فلتفرحوا، وهي لغة للعرب رديئة)[6].

(١)أي: علىٰ مذهب البصريين، ووجه الإشكال، كيف يكون فعلًا مع عدم دلالته علىٰ الزمان.
(٢)المغني ١/ ٢٤٥.
(٣)الإنصاف ٢/ ٦٤.
(٤) - كشف الإعراب٣٢١، وينظر: المقتضب٢/ ١٣٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٠، التخمير٤/ ٢٦١.
(٥) - الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٤٨.
(٦) - معاني القرآن للأخفش١/ ٣٧٥، ت: هدىٰ محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ (١٤١١-١٩٩٠)، توضيح المقاصد١/ ٥٦.

أما استثقالهم مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فضعفه الأقسِّرائي بأن: لو كان الأمر كذلك لوجب أن يختص الحذف بما يكْثُر، لا بما يقل استعماله، نحو: اعْلَوَّط[1]، واعْلَنْكَك[2]، وما أشبهها من الأفعال، ألا ترىٰ أنهم قالوا في: لمْ يكُن: لمْ يكُ، وحذفوا النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في: لمْ يصُنْ: لمْ يصُ؛ لقلَة استعماله.[3]

أما ما استدل به ابن هشام من حمل فعل الأمر علىٰ فعل النهي فضعفه الأنباري بأن:

(فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربًا؛ أما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أن لا يُعرب، فكان باقيًا علىٰ أصله في البناء)[4]

أما ما استدلوا به من سقوط حروف العلة من الأمر كما تسقط بالجازم، فضعفه العكبري بأن: (البناء يذهب الحركة فيذهب الحرف القائم مقامها، وحروف العلة قامت مقام الحركة).[5]

(١) – معناها: تعلق بالشيء وضمَّه إليه. اللسان ٧/ ٣٥٣(علط).

(٢) – معناها: كثُر واجتمع. الصحاح٤/ ١٦٠٢(علك).

(٣)– ينظر: ائتلاف النصرة ١٢٦، أسرار العربية ٣١٩.

(٤) – الإنصاف ١/ ٧٤، اللباب٢/ ١٩.

(٥) – اللباب٢/ ٢٠.

ورده ابن عصفور بأن: من كلام العرب إذا أشبه شيء شيئًا عومل معاملته، فلما أشبه "اغْز": "لتغْز" في معناه وفي حروفه، وأنه فعل أمر مثله، عاملوه معاملته في الحذف، فثبت أنه مبني[1].

والأولي في هذا الخلاف ما ذهب إليه البصريون واختاره الأقسِّرائي؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون علىٰ السكون، ولا يتصور أن يكون الفعل مجزومًا بدون جازم، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمرًا لضعفه، ألا ترىٰ أن الجار لا يضمر مع أنه أقوىٰ منه.

أفْعَل التعجب بين الفعلية والاسمية:

اختلف النحويون في فعلية "أفْعَل" التعجب، في نحو: ما أَحْسَن زيدًا، فذهب البصريون: إلىٰ أنها فعل، وذهب الكوفيون: إلىٰ أنها اسم، وظاهر كلام الأقسِّرائي أن مذهبه في ذلك ما ذهب إليه البصريون حيث قال في أول هذا الباب: (أقول الفعل إما متصرف أو جامد ... ومن الجامد: صيغتا التعجب)[2]، فلم ينسب القول للبصريين علىٰ اعتبار أنه مذهبه، وأنه هو المذهب المشهور بين النحاة ، واكتفىٰ بنسبة القول بإسميتها للكوفيين فقال:

(وزعم الكوفيون أنَ أفْعَل في "ما أفْعَله" اسم)، فتعبيره عن مذهب الكوفيين بـ "زعم" دالٌ علىٰ ضعف مذهبهم من وجهه نظره، ويقوي ذلك أنه راح مضعفًا ما استدلوا به علىٰ مذهبهم في أكثر من موضع في الكتاب، وفيما يلي تفصيلًا لخلاف النحاة في ذلك:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٧.

(٢) - كشف الإعراب ٣٢٢،٣٢٦"بتصرف".

أما البصريون[1] فاحتجوا علىٰ فعلية " أَفْعَلَ" التعجب بثلاثة أوجه: **الأول**: اتصال نون الوقاية بفعل التعجب، ونون الوقاية إنما تدخل علىٰ الفعل لا علىٰ الاسم، فتقول: "أَعْلَمَنِي" ولا تقول: "مُعلمنِي"؛ وذلك لأن هذه النون إنما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر، وليس الأسماء كذلك[2]، ولا عبرة بما جاز في الشعر، نحو قوله:

أَلَا فَتَىٰ مِنْ بَنِي ذُبْيَانِ يَحْمِلُنِي ولَيْسَ حَامِلَنىٰ إلاَّ ابنُ حمَّالِ[3]

لشذوذه والاضطرار إليه، فلا يلتفت إليه ولا يقاس عليه، مع أن الرواية الصحيحة "وَلَيْسَ يَحْمِلَنىٰ"[4].

الثاني: أنه ينصب المعارف والنكرات، و"أفعل" إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة علىٰ التمييز[5]،وأما قوله:

---

(١)نُسب للبصريين في: التخمير ٣/ ٣٢٥، شرح اللمع للواسطي ١٨٠، شرح المفصل ٧/ ١٤٣ الإنصاف ١/ ١٢٣، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، المساعد ٢/ ١٤٧، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، التصريح ٤/ ٣٦٨.

(٢)ينظر: المقتضب ٤/ ١٨٥، المرتجل ١٤٧، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١١، أسرار العربية ١/ ١١٥، الإنصاف ١/ ١٢٥، اللباب ١/ ١٩٧، التخمير ٣/ ٣٢٥، شرح اللمع الواسطي ١٧٩، شرح المفصل٧/ ١٤٣، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، أوضح المسالك ٢/ ٢٥٢، التصريح ٤/ ٣٦٨، ائتلاف النصرة ١١٩

(٣)البيت من البسيط لأبىٰ ملحم السعدىٰ في الإنصاف ١/ ١٢٦، اللباب ١/ ١٩٧، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، خزانة الأدب ٤/ ٢٦٥.

(٤)الإنصاف ١/ ١٢٦، اللباب ١/ ١٩٧، شرح المفصل ٧/ ١٤٣

(٥)ينظر: الإنصاف ١/ ١٢٧، اللباب ١/ ١٩٧، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥، شرح الكافية ٤/ ٢٣٠، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، المساعد ٢/ ١٤٧، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةِ بْنِ بَكْرٍ وَلاَ بِفَزَارَة الشّعْرِ الرِّقَابَا[1]

بنصب" الرقاب " بـ" الشعر " وهو جمع " أشعر "، بإعماله في المعرفة، فلا حجة فيه؛ لأن الجمع في باب العمل أضعف من واحدة؛ لأن الجمع يباعده من مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يُجمع، وإذا بَعُد عن مشابهة الفعل بَعُد من العمل، وإذا عمل جمع "أفْعَل" مع بُعْده عن العمل، فالواحد أولىٰ أن يعمل[2].

الثالث: الدليل علىٰ أنه فعل ماضي، أنه مفتوح الآخر، فلو لم يكن فعلًا لم يكن لبنائه علىٰ الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـ "ما" علىٰ كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دل علىٰ أنه فعل ماض[3].

وهو مذهب سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، وابن جني[7]،

---

(١)البيت من الوافر للحارث بن ظالم في الإنصاف ١/ ١٢٨، المقتضب ٤/ ١٦١ أمالي الشجري ٢/ ٣٩٨، المفضليات ٣١٤، ت: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط دار المعارف (١٩٦٤)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٧٦.

(٢)الإنصاف ١/ ١٢٨، ١٢٩

(٣)ينظر: علل النحو ٣٢٥، المرتجل ١٤٧، أسرار العربية ١/ ١١٦، الإنصاف ١/ ١٢٨، شرح المفصل٧/ ١٤٣، شرح اللمع للواسطي ١٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥، أوضح المسالك ٢/ ٢٥٢، التصريح ٤/ ٣٦٨.

(٤)الكتاب ١/ ٤٧٧.

(٥)المقتضب ٤/ ١٨٥.

(٦)الأصول ١/ ١٠٠.

(٧)اللمع ١٩٧.

وابن الوراق[١]، وابن برهان[٢]، وابن الخشاب[٣]، والأنباري[٤]، والعكبري[٥]، والواسطي[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨].

واختاره الرضي[٩]، وابن الوردي[١٠]، وابن هشام[١١]، والسيوطي[١٢]، والزبيدي[١٣]، وعزاه الرضي للكسائي من الكوفيين[١٤]، ونسبه الأزهري لهشام الضرير[١٥].

أما الكوفيين غير الكسائىٰ[١٦]فاستدلوا علىٰ اسمية "أفْعَل" التعجب بما ذكره الأقسِّرائي من جواز تصغيره، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

---

(١)علل النحو ٣٢٥.

(٢)شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١١.

(٣)المرتجل ١٤٧.

(٤) -الإنصاف١/ ١٢٣.

(٥)اللباب ١/ ١٩٧.

(٦)شرح اللمع للواسطي ١٨٠.

(٧)شرح المفصل ٧/ ١٤٣.

(٨)شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، ٣٦٣.

(٩)شرح الكافية ٤/ ٢٣١.

(١٠)التحفة الوردية ٣/ ١٢.

(١١)شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢.

(١٢)الهمع ٣/ ٤٧.

(١٣)ائتلاف النصرة ١١٩، ١٢٠.

(١٤)الإنصاف ١/ ١٢٣، شرح الكافية ٤/ ٢٣١، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، التحفة الوردية ٣/ ١٢، المساعد ٢/ ١٤٧، التصريح ٤/ ٣٦٨.

(١٥)التصريح ٤/ ٣٦٨.

(١٦)نُسب للكوفيين: في المرتجل ١٤٧، الإنصاف ١/ ١٢٣، أسرار العربية ١/ ١١٦، اللباب ١/ ١٩٧، شرح اللمع الواسطي ١٧٩، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢،

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ(١)

فـ "أُمَيْلِح" تصغير "أمْلَح"، وقد جاء ذلك كثيرًا في الشعر وسعة الكلام(٢).

وهو ظاهر مذهب الخوارزمي، حيث قال:(وعندي أن "ما أفْعَله" جملة اسمية لا فعلية، ويشهد لكونه اسمًا ورد التصغير عليه في" ما أحيْسنها مُقْلة "، وقال: "يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنَا" ولو كان فعلًا لما صُغر؛ لأن تصغير الفعل غير متصور)(٣).

وأوّلَ الاقسِّرائي ما ورد في البيت من تصغير فعل التعجب بأنَّ التصغير راجع إلىٰ معنىٰ الاسم، لا إلىٰ معنىٰ الفعل؛ لأن معنىٰ الفعل هو إنشاء التعجب من مَلاحَةِ شيءٍ، وذلك لا يُعقل تحقيره، بل التحقير للذي وُصِف بالمِلحِ، وهو

الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥، التحفة الوردية ٣/ ١٢، المساعد ٢/ ١٤٧، شرح الكافية ٤/ ٢٣٠، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، أوضح المسالك ٢/ ٢٥٢، التصريح ٤/ ٣٦٨.

(١)- البيت من البسيط، اختُلف في قائله،: فنُسب للحسن بن عبدالله في خزانة الأدب للبغدادي١/ ٩٣، ط: دار المعارف بيروت، ولكامل الثقفي في شرح شواهد المغني، ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب١/ ٨٩، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب٩/ ٣٦٣، وبلا نسبة في الإنصاف١/ ١٢٣، أسرار العربية١/ ١١٧، شرح اللمع للواسطي١٧٩، التخمير٣/ ٣٢٦، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٦، شرح الكافية٤/ ٢٣٠، الهمع٣/ ٤٦، ائتلاف النصرة١١٩، توجيه اللمع٣٨٢، المقاصد النحوية للعيني٣/ ٦٩،ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ(٢٠٠٥).

(٢)ينظر: الأصول ١/ ١٠٠، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، اللباب ١/ ١٩٨، شرح اللمع للواسطي ١٨٠، شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٥، شرح الكافية ٤/ ٢٣٠، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، التصريح ٤/ ٣٦٨، ائتلاف النصرة ١١٨، ١١٩، أمالي الشجري ٢/ ٣٨٨.

(٣) - التخمير٣/ ٣٢٦.

المُتعَجب منه، فقد صُغر الفعل ومعناه في الاسم، كما أُنث الفعل في قولهم: قامتْ هنْدٌ، ومعنىٰ التأنيث في الاسم[١].

وأجاب عنه الأنباري[٢] من وجهين: الأول: أن التصغير ههنا لفظي، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل[٣]، والآخر: أنه إنما دخله التصغير حملًا علىٰ باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة؛ لاشتراك اللفظين في ذلك[٤]

وأجاب عنه ابن عصفور بأن: المراد تصغير "ما" التي هي سبب التعجب لا الفعل[٥].

وأجاب ابن الخباز: بأن التصغير إنما دخله وإن كانت الأفعال لا تصغر من قبل أنه مشابهة فعل التعجب للاسم من حيث لزم طريقة واحدة، وامتنع من التصرف، وحمل الشيء علىٰ الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله[٦].

والذي أراه صوابًا: ما ذهب إليه الأقسِّرائي وجمهور البصريين من أن "أفْعَل" التعجب فعل، لما بيناه من فساد مذهب الكوفيين القائل بإسميته وما فيه من وجوه ضعف.

---

(١) – كشف الإعراب ٢٧٥، وينظر: الكتاب٣/ ٤٧٧، الأصول١/ ١٠٠.

(٢) – أسرار العربية ١١٧، الإنصاف ١/ ١٣٣،١٣٦.

(٣)علل النحو ص٣٢٦، شرح اللمع للواسطي ١٨٠، التصريح ٤/ ٣٧٠.

(٤)شرح الكافية ٤/ ٢٣.

(٥)شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥.

(٦)ينظر: الأصول ١/ ١٠٠، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، اللباب ١/ ١٩٨، شرح اللمع للواسطي ١٨٠، شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٥، شرح الكافية ٤/ ٢٣٠، شرح قطر الندىٰ ١/ ٣٢٢، التصريح ٤/ ٣٦٨، ائتلاف النصرة ١١٨، ١١٩، أمالي الشجري٢/ ٣٨٨.

الضمير في "هُوَ" و"هِي":

من ضمائر الرفع المنفصلة "هُوَ" للغائب، و"هِي" للغائبة، وقد اختلف النحاة فيهما، هل هما اسمان بكمالهما، أم الاسم الهاء وحدها، وقد نص الأقسرائي علىٰ هذا الخلاف، فقال:

(وأما "هو"، و "هي"، فذهب البصريون: إلىٰ أنهم اسمان بكمالهما، وذهب الكوفيون: إلىٰ أن الهاء وحدها هي الاسم، والواو والياء حصلتا للإشباع)[1].

فقد ذكر الأقسرائي في "هو" و"هي" مذهبين:

المذهب الأول: أن الهاء والواو في "هو"، والهاء والياء في "هي" هما الاسم بمجموعهما، ونسبه للبصريين[2]، وعلل لمذهبهم: بأن كل واحد منهم ضمير منفصل، ولا يوجد في المنفصلات اسم علىٰ حرف واحد، إذ لابد من الابتداء بحرف والوقف علىٰ حرف، فلو كان الاسم حرفًا واحدًا لأدىٰ أن يكون الحرف متحركًا ساكنًا، وهذا محال، ومن ثمَّ فلا يجوز الحمل عليه، كما أن الأصل عدم الزيادة؛ لأن الحرف الواحد ضعيف[3].

والأصل في ذلك قول إمام البصريين_ سيبويه_ حيث قال:(وأمَّا المضمر المحدَّث عنه فعلامته "هو"، وإن كان مؤنثًا فعلامته "هي")[4]، وإليه ذهب ابن

---

(١) كشف الإعراب ٤٠٤.

(٢) نسب للبصريين في تمهيد القواعد١/ ٥٠٢، الإنصاف ٥٤٠، شرح المفصل٢/ ١١١، شرح الكافية٢/ ٤١٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١١، التذييل٢/ ١٩٨.

(٣) ينظر: الأصول ٣/ ٤٠٦، اللباب ١/ ٤٨٨، الإنصاف٥٤١.

(٤) - الكتاب٢/ ٣٥١.

السراج[١]، والثمانيني[٢]، والأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]؛ وعلل لمذهبه بأن الضمير المنفصل مستقل بنفسه يجري مجري الظاهر فلا يكون علىٰ حرف واحد، ولأن المضمر إنما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة، ولاسيما الواو وثقلها، واختاره الرضي[٦]، وابن عصفور؛ لثباته في جميع الأحوال علىٰ صورته[٧]، ووافقهم أبوحيان[٨]، والسيوطي[٩]، والفاكهي[١٠]، وهو ظاهر مذهب الأقسِّرائي؛ حيث راح مضعفًا للمذهب المخالف لهم.

المذهب الثاني: أن الاسم من "هو" و"هي" الهاء وحدها، والواو والياء مزيدتين للإشباع، ونسبه الأقسِّرائي للكوفيين[١١]، ونسبه أبوحيان للزجاج[١٢]، وابن كيسان[١٣]، واستدلوا علىٰ زيادتها كما نص الأقسِّرائي بحذفهما في الشعر، نحو قول الشاعر:

---

(١) – الأصول٣/ ٤٦٠.

(٢) _–الفوائد والقواعد ٤٠١.

(٣) – الإنصاف ٥٤٠.

(٤) – اللباب١/ ٤٤٨.

(٥) – شرح المفصل ٢/ ٣٠٨.

(٦) – شرح الكافية٢/ ٤١٨.

(٧) – شرح الجمل٢/ ١١١.

(٨) التذييل والتكميل٢/ ١٩٩.

(٩) –همع الهوامع٢/ ٢٠٣.

(١٠)– مجيب الندا ٣١٧.

(١١)– نُسب للكوفيين في الإنصاف٥٤٠، اللباب ١/ ٤٤٨، شرح المفصل٢/ ٣٠٨، شرح الكافية٢/ ٤١٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١١، التذييل٢/ ١٩٨، الهمع٢/ ٢٠٣.

(١٢) – كلامه في معاني القرآن أنهما اسمان بكمالهما،١/ ١٥٧، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولىٰ (١٩٨٨).

(١٣)– التذييل٢/ ١٩٨، هموع الهوامع ٢/ ٢٠٣.

فَبَيْنَاه يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ.(١)

و قوله:

دَارٌ لِسلْمَىٰ إِذْهِ مِنَ هَوَاكا.(٢)

فلو لم يكن الاسم الهاء وحدها لِمَا جاز الاكتفاء به، وضرورة الشعر ترد إلىٰ الأصل.

ورده الأقسِّرائي: بأن ما احتجوا به لا دليل فيه؛ لأن الشعر موضع الضرورة، فجاز أن يكون المثالان من صور حذف بعض الاسم(٣).

والحق ما ذهب إليه البصريون والأقسِّرائي؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، ولا يثبت إلا للضرورة الشعرية، وإنما حُركت الواو والياء لتصيير الكلمة بالفتحة مستقلة حتىٰ يصح كونها ضميرًا منفصلًا.

- نداء اللهم:

الأصل في حرف النداء عدم الحذف، لكن قد يكون حذفه جائزًا، وقد يكون واجبًا، ومن مواضع وجوب الحذف نداء اسم الله تعالىٰ" يا الله"، ، والأكثر في ندائه أن يُحذف حرف النداء، وهو "يا" خاصة، ويعوض عنه الميم المشددة

---

(١)- البيت من الطويل، لعجير السلولي في: الأصول ٣/ ٤٠٦، الإنصاف٥٤٠، اللباب ١/ ٤٤٨، شرح المفصل٢/ ٣٠٨، شرح الكافية٢/ ٤١٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١١، التذييل٢/ ١٩٨، الهمع٢/ ٢٠٣.

(٢) - الرجز بلا نسبة في: الأصول ٣/ ٤٠٦، الإنصاف٥٤٠، اللباب ١/ ٤٤٨، شرح المفصل٢/ ٣٠٨، شرح الكافية٢/ ٤١٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١١، التذييل٢/ ١٩٨، الهمع٢/ ٢٠٣.

(٣) - ينظر: الفوائد والقواعد٤٠٢، اللباب١/ ٤٨٩، شرح المفصل٢/ ٣١٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١٢.

فتقول: "اللَّهمَّ" بحذف حرف النداء، وزيادة الميم في آخره، وقد اختلف النحاة في الميم اللاحقة بآخره، هل هي عوض عن حرف النداء أم لا، وقد نص الأقسرائي علىٰ هذا الخلاف، فقال: (وأمّا الواجب ففي لفظ اللَّهمَّ؛ لأن أصله عند البصْريين: يا الله، فحُذف حرف النداء، وعُوض عنه الميم، وشدد؛ لأن المحذوف حرفان، وقال الكوفيون: أصله: أُمِّنا بخير، فاختصر، وهو مردودٌ)[1]

فقد ذكر الأقسرائي في الميم اللّاحقة بآخر "اللَّهمَّ" مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه البصريون[2] من أن الميم المشددة في " اللهمَّ " عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء، إذ الأصل في "اللهم" "يا الله"، فلما أدخلوا الميم حذفوا "يا"، وشدد الميم؛ لأن "يا" المحذوفة حرفان، والميم عوض عنها؛ لأن العوض ما قام مقام المُعَوض، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا"، فدل علىٰ أنها عوض منها؛ ولهذا لا يجمع بينهما في اختيار الكلام، وما جاء في الشعر فضرورة نادرة [3]، وهو ظاهر مذهب الأقسِّرائي، وحكاه سيبويه عن الخليل، فقال: (وقال الخليل- رحمه الله - "اللهمَّ" نداء والميم ها هنا بدل من "يا"، فهي هاهنا فيما زعم الخليل- رحمه الله -آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب)[4] ، فالميم المشددة بدل من حرف النداء في " يا ألله"، فهي بمنزلة

---

(١) - كشف الإعراب ١٠٢٨.

(٢) - نُسب للبصريين في الإنصاف ١/ ٣١٧، أسرار العربية ١/ ٢١١، التبصرة ١/ ٣٤٦، التخمير ١/ ٣٥٧، شرح الألفية لابن معطٍ ٢/ ١٠٤١، الإيضاح ١/ ٢٨٩، الارتشاف ٤/ ٢١٩١، ائتلاف النصرة ٤٧، الهمع ٢/ ٦٣، التصريح ٤/ ٤٠.

(٣) - ينظر اللمع ١٧٥، التبصرة والتذكرة ٤٧، شرح اللمع للواسطي ١٤٧، الإنصاف ١/ ٣١٩، التبيين ٤٥، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٢، الهمع ٢/ ٦٢.

(٤)الكتاب ٢/ ١٩٦.

"يا" في أولها، ولم تزد مكان المعوض عنه؛ لئلا يجتمع زيادتان "الميم" و "أل" في الأول(١)، وتبركًا بالابتداء باسم الله تعالىٰ(٢)، وخُصت "الميم"؛ لأن الميم عُهدت زيادتها آخرًا(٣)، ولمناسبتها "يا" في أنها للتعريف عند حُمَيْر، أما الهاء فهي مبينة علىٰ الضم؛ لأنه نداء وقع عليه الإعراب، وهو مذهب أكثر النحويين(٤).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون(٥) إلىٰ أن الميم المشددة في " اللهمَّ " ليست عوضًا من حرف النداء "يا"؛ وذلك لأن الأصل فيه: يا الله أُمّنا بخير، أي: اقصدْنا بخيرٍ، إلا أنه لما كثُر في كلامهم، وجرىٰ علىٰ ألسنتهم خففت همزة "أُمَّنَا" وحُذفت طلبًا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، كما في

(١)التصريح ٤/ ٣٩.

(٢)شرح الكافية للرضىٰ ١/ ٣٥٠.

(٣)حاشية الخضري ٢/ ١٧٦.

(٤) -ينظر: الإغفال ٢/ ١١٥، ت: عبد الله عمر الحاج. ط: المجمع الثقافي أبو ظبي، التعليقة ١/ ٣٤١، المقتضب ٤/ ٢٤٢ اللمع ١٧٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٦، أسرار العربية ١/ ٢١١، اللباب ١/ ٢٢٨، شرح المفصل ٢/ ١٦ الكافي في الإفصاح ٢/ ٤٧ المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٦، الإيضاح ١/ ٢٨٩، شرح التسهيل ٢/ ١٥٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٢١١، التخمير ١/ ٣٥٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٢، المساعد ٢/ ٤٨٥٢، شرح اللمع للواسطي ١٤٧، شرح الألفية لابن طولون ٢/ ١١١ ت: عبد المجيد جاسم. ط: دار الكتب العلمية، إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٣ ت: محمود نصار ط: دار الكتب العلمية، الأولىٰ (٢٠٠٤).

(٥) - نسب للكوفيين في التصريح ٤/ ٤٠، الارتشاف ٤/ ٢١٩١، التخمير ١/ ٣٥٧، ائتلاف النصرة ٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٣، منهج السالك ٣/ ١٤٧، الإنصاف ١/ ٣١٧، أسرار العربية ١/ ٢١١، اللباب ١/ ٢٢٨ الهمع ٢/ ٢/ ٦٣.

"هلُمَّ"، و"عِمْ صباحًا"، والأصل: هل أمَّ، و"نعِمْ صَباحًا"، واحَتجوا علىٰ أن الميم المشددة ليست عوضًا من حرف النداء، أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر:

وَمَاَ عَلَيْكِ أنْ تَقُولىٰ كُلّمَا صَلّيْتِ أو سَبَّحْتِ: يا اللهُمَّ مَا[1]

فجمع بين الميم و"يا"، ولو كانت الميم عوضًا من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوَّض لا يجتمعان، وهو ما نص عليه الفراء من الكوفيين.[2]

ورد الأقسِّرائي مذهب الكوفيين: بأنه لو كان الأصل فيه ما ذكروا لقيل: اللهمَّ واغْفِر، بتوسط العاطف بينهما؛ لأن الدعاء قد حصل بقوله: اللهمَّ، وقوله: "اغْفِر" دعاءٌ ثانٍ، والأحسن عطف الجملة علىٰ الجملة، وقد أجمع الفصحاء علىٰ ترك العاطف، فلو صح ما ذكروه بطل إجماعهم، وهو باطلٌ.

واعترضه الأنباري بأن: تقديرهم لا يستقيم في بعض المواضع من ذلك قوله تعالىٰ "وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"[3] إذ لو كان الأمر كما زعم الكوفيون لكان التقدير: أَمَّنَا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض؛ لأنه لا يكون أمَّهم بالخير أن يُمْطر عليهم حجارة من السماء، أو يؤتوا بعذاب أليم، وبذلك يكون استعمل هذا اللفظ فيما لا يؤدىٰ إلىٰ هذا المعنىٰ[4].

١-الرجز بلا نسبة في معاني القرآن الفراء ١/ ٢٠٣، أسرار العربية ١/ ٢١١، الإنصاف ١/ ٣١٨، التبيين ٤٥١، شرح الكافية ١/ ٣٥٠، ائتلاف النصرة ص, ٤٧

٢- معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣، وينظر: الأصول ١/ ٢٢٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٠، شرح اللمع للواسطي ١٤٨، شرح الكافية ١/ ٣٥٠.

(٣) – سورة الأنفال (٣٢).

(٤)الإنصاف ١/ ٣٢٠.

أما ما استدل به الكوفيون من أن الأصل: يا الله أُمَّنَا بخيرٍ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال، فأجبب عنه بأنه: لو كان الأمر كما زعموا لكان ينبغي أن يجوز أن يقال: اللَّهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع علىٰ امتناعه دليل علىٰ فساده[(١)]، ولجاز أن يقال: اللهم أمُّنا بخير، ولو كان الأول يراد به "أُمّ" لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه[(٢)].

أما قولهم: "هلُمَّ" أصلها: "هل أُمَّ"، فغير مسلم به؛ لأن أصلها: ها لمُم، فاجتمع ساكنان الألف من "ها"، و"اللام" فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقلت ضمة الميم الأولىٰ إلىٰ اللام، وأدغمت إحدىٰ الميمين في الأخرىٰ[(٣)].

أما ما استدلوا به من الشعر من الجمع بين الميم وحرف النداء، فمحمول علىٰ ضرورة الشعر، وسَهَلَ الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر[(٤)].

وأقرب هذه المذاهب: ما ذهب إليه البصريون، والأقسِّرائي في أن الميم في "اللّهمّ" عوض عن يا النداء المحذوفة؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

---

(١)المرجع السابق.

(٢)التبصرة والتذكرة ٤٧، الإنصاف ١/ ٣٢٠، شرح المفصل ٢/ ١٦، ١٧، التصريح ٤/ ٤٠، حاشية الصبان ٣/ ١٤٧.

(٣)الإنصاف ١/ ٣٢٠

(٤)المرجع السابق ١/ ٣٢١، التبيين ٤٥٢.

- العطف على الضمير المتصل المجرور:

اتفق النحاة علىٰ جواز العطف علىٰ الضمير المنصوب دون إعادة العامل نحو: دعوتُك وزيدًا؛ لأن المنصوب منفصل في الحكم، أما إذ كان الضمير مجرورًا ففي العطف عليه خلاف بين النحاة كما نص الأقسِّرائي، حيث قال: (أقول: لا يصح العطف علىٰ الضمير المجرور بلا إعادة الجار خلافا للكوفيين، لنا أنَّ المجرور من جهة شدة اتصاله بالجار كالجزء من الكلمة، فكما لا يُعطف علىٰ جزء الكلمة لا يُعطف عليه)[1].

فقد نص الأقسِّرائي علىٰ أن مذهبه في مسألة العطف علىٰ الضمير المجرور عدم جواز العطف علىٰ الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، كقولك: مررتُ به وبزيدٍ، وكذلك المعطوف علىٰ المجرور بالإضافة كقولك: غلامُك وغلامُ زيدٍ، وما ذهب إليه الأقسِّرائي هو مذهب البصريين[2] ومخالفٌ لمذهب الكوفيين[3] القائل بجواز العطف دون إعادة الضمير المجرور، واستدل الأقسِّرائي علىٰ مذهبه: بأن المجرور من جهة شدة اتصاله بالجار كالجزء من الكلمة، فكما لا

---

(١) -كشف الإعراب١٣٩٧.

(٢) -نُسب للبصريين في شرح الكافية ٢/ ٣٥٩، الارتشاف ٣/ ٢٠١٣، المساعد ١/ ٤٧٠، شرح شذور الذهب ١/ ٥٨٢، منهج السالك ٣/ ١١٤، الهمع ٢/ ٢٢١، حاشية الصبان ٣/ ١١٤

(٣) - نُسب للكوفيين في شرح الكافية ٢/ ٣٥٩، البسيط ١/ ٣٤٥، المساعد ١/ ٤٧٠، شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٠، شرح شذور الذهب ١/ ٥٨٢، أوضح المسالك ٢/ ٢٩٢، ائتلاف النصرة ٦٢، ٦٣، الفوائد الضيائية ٢/ ٤٩، التصريح ٣/ ٦١٥، منهج السالك ٣/ ١١٤، الهمع ٢/ ٢٢١.

يُعطف علىٰ جزء الكلمة لا يُعطف عليه، وتعبيره (لنا) إشارة إلىٰ أن مذهبه هو مذهب أصحابه من البصريين، ولذا عبر بصيغة الجمع.

وهو ما نص عليه إمام البصريين_ سيبويه_ حيث قال:(ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: "مررتُ بك وزيدٍ" و"هذا أبُوك وعمرو"، كَرِهوا أن يُشْرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبله؛ لأن العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة علىٰ ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم)[1] ، فقد علل سيبويه لعدم جواز العطف علىٰ المجرور إلا بإعادة الجار بأن الضمير صار عوضًا من اللفظ بالتنوين، ومن ثمَّ كرهوا العطف عليها، كمالا يجوز العطف علىٰ التنوين، والذي يدل علىٰ أن المضمر قد صار عوضًا من التنوين وقوع المعاقبة بين التنوين وبين الضمير في مقام المضاف إليه، ويعضد ذلك اختيار حذفهم الياء في المنادىٰ المضاف إليه كحذفهم التنوين، وعلل له أيضًا: بأن الضمير داخلًا فيما قبله، أي: أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطف من غير إعادة الخافض لكان قد عطف اسمًا واحدًا علىٰ اسم وحرف، إذا لا يتصور أن يعطف علىٰ بعض الكلمة دون بعض، ولذلك أعيد الخافض حتىٰ يكون قد عطف اسمًا وحرفًا علىٰ اسمًا وحرفًا[2].

(١)الكتاب ٢/ ٣٨١، ١/ ٢٤٨

(٢)ينظر: شرح اللمع للتبريزي٢٤١، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٠، التخمير ٢/ ١٣٠، ١٣١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٢ الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٥٦، شرح الكافية للرضىٰ ٢/ ٣٥٩، شرح الألفية الناظم ٥٤٦، حاشية الخضري ١/ ١٥٥

وعلل له أبو عثمان المازني بأن: النحاة قد أجمعوا علىٰ أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور علىٰ المظهر المجرور فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور علىٰ المضمر المجرور؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا فلا يجوز أن يكون معطوفًا عليه[١]، وإليه ذهب المبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، والزجاجي[٤] ، وابن جني[٥] ، ابن برهان[٦] ، والجرجاني[٧] ؛ والزمخشري[٨] ، الأنباري[٩] ، والصيمري[١٠]، والتبريزي[١١]، والعكبري[١٢] ، والخوارزمي[١٣] ، والواسطي[١٤] ، وابن يعيش[١٥] ، وابن الحاجب[١٦].

(١)هامش الكتاب ٢/ ٣٨١ وينظر: التبصرة ١/ ١٤٠، ١٤١، شرح اللمع للتبريزي٢٤١، شرح المفصل ١/ ٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٢.

(٢)المقتضب ٤/ ١٥٢.

(٣)الأصول ٢/ ٧٩.

(٤)الجمل بشرح ابن أبىٰ الربيع ١/ ٣٤٤.

(٥)اللمع ١٥٧.

(٦)شرح اللمع ١/ ٢٦٣.

(٧)المقتصد ٢/ ٩٦٠.

(٨)المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٧٤

(٩)الإنصاف ٢/ ٣، ١٥.

(١٠)التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٠، ١٤١.

(١١)شرح اللمع التبريزي٢٤١.

(١٢)اللباب ١/ ٤٢٢.

(١٣)التخمير ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(١٤)شرح اللمع للواسطي١٢٩.

(١٥)شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٧.

(١٦)شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٣٩، الإيضاح ١/ ٤٥٦.

واختاره ابن عصفور [١] ، وابن الناظم[٢] ، والرضي[٣] ، وابن أبىٰ الربيع[٤]، والجامي[٥] ، وأبو حيان[٦] ، والجندي[٧].

وإليه ذهب أبو زكريا الفراء من الكوفيين، حيث قال في إعراب قوله تعالىٰ: "اتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ "[٨]:(حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال هو كقولهم: "باللهِ والرحمِ" وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا علىٰ مخفوض وقد كنىٰ عنه)[٩]

وضعف ابن مالك هذا المذهب: بأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمُنِع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع[١٠] .

(١)شرح الجمل ٢/ ٢٠٢.
(٢)شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦.
(٣)شرح الكافية ٢/ ٣٥٧.
(٤)البسيط ١/ ٣٤٥.
(٥)الفوائد الضيائية ٢/ ٤٨ .
(٦)شرح اللمحة البدرية٢/ ٣٠٦.
(٧)الإقليد ٢/ ٧٨٤.
(٨) – النساء (١)
(٩)معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢.
(١٠)شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣.

أما الكوفيون: فحجتهم علىٰ جواز العطف علىٰ الضمير المجرور من غير إعادة العامل كما نص الأقسِّرائي قراءة حمزة[1] "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ" بجر "الأرحام" عطفًا علىٰ الهاء من "به".

وإليه ذهب ابن مالك مستدلًا بما جاء في التنزيل وكلام العرب نظمًا ونثرًا، فقال: (وإذا بطل كون ما تعلقوا به– البصريون– مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز، ومن مؤيدات الجواز قوله تعالىٰ " وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ "[2]: بجر "المسجد" بالعطف علىٰ الهاء، لا بالعطف علىٰ "سبيل"، لاستلزامه العطف علىٰ المصدر قبل تمام صلته؛ لأن المعطوف علىٰ جزء الصلة داخل في الصلة، ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة "تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ "، ومن الشواهد الشعرية ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

فَالْيَومَ قربْتَ تَهَجُونَا وتَشْتُمنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْعَجَبِ[3]

وأنشد الفراء (من الطويل):

تَعْلق فِي مثْل السْوَارِىٰ سُيوفَنا وما بَيْنَها والكَعْب غَوْط نَفَائِف[4].

---

(١)ينظر: المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ١٧٥ت: سبع حمزة جاكمي، ط: مجمع اللغة العربية دمشق، إبراز المعاني ٤١٠ . ط: مصطفي البابي الحلبي، ت: إبراهيم عطوة.

(٢) – سورة الحج (٢٥).

(٣) – البيت من البسيط بلا نسبة في خزانة الأدب٥/ ١٢٣، الانصاف٢/ ٤/ المقرب٢٥٦، الكتاب٢/ ٣٨٢/ شرح أبيات سيبويه٢/ ١٩١، ت: محمد الريح، ط: دار الفكر، شرح المفصل٣/ ٧٨٧، توضيح المقاصد١٨٦،٣/ شرح ابن الناظم٣٨٧.

(٤) –شرح التسهيل٢/ ٢٣٣.

وصححه ابن هشام(١) ، وابن عقيل(٢) ، والزبيدي(٣) ، والسيوطي(٤) .

وأجاب الأقسِّرائي عما احتج به الكوفيون " ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾" بأن: الواو للقسم و"الأرحام" مجرور بها، والمعنىٰ: وحَقَّ الأرحامِ، وجواب القسم قَوله﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾.

وأجاب عنها الجرجاني بأن: (هذه القراءة غير متوجهة، وإنما الصحيح النصب علىٰ حذف المضاف، كأنه: واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام)(٥) .

وأجاب عنها الأنباري بأن: (﴿ۚ﴾ مجرورًا بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولىٰ عليها)(٦) .

أما قوله تعالىٰ ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فأجيب عنه بأن: "المسجد الحرام" مجرور بالعطف علىٰ "سبيل الله" لا بالعطف علىٰ "به"، والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن

(١)شرح شذور الذهب ١/ ٥٨٢، أوضح المسالك ٢/ ٢٩٢.

(٢)المساعد ٢/ ٢٢٩

(٣)ائتلاف النصرة ٦٣.

(٤)الهمع ٢/ ٢٢١.

(٥)المقتصد ٢/ ٩٦٠.

(٦)الإنصاف ٢/ ٧، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٠٤، شرح الكافية ٢/ ٣٥٩، البسيط ١/ ٣٤٤، التصريح ٣/ ٦١٥.

إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به[١] ، أو معطوف علىٰ " الشهر " كما نص ابن الخباز[٢].

وأما البيت فأجاب عنه الأقسِّرائي: بأنه من ضرورة الشعر لا يقاس عليه.

وأجاب عنه الأنباري بأن: ("الأيام " مجرور علىٰ القسم لا بالعطف علىٰ الكاف في "بك")، وأجاب عما أنشده الفراء بأن: "الكعب" مجرور علىٰ تقدير تكرير "بين" مرة أخرىٰ، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب)[٣] .

وأجاب عنه العكبري بقوله: (وأما الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية، وما يثبت منها فهو شاذ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه)[٤] .

وللجرمي والزيادي[٥] مذهبًا ثالثًا في هذه المسألة، حيث ذهبا إلىٰ جواز العطف علىٰ المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررتُ بك أنْت وزيدٍ"، قياسًا علىٰ العطف علىٰ الضمير المتصل المرفوع.

---

(١)المرجع السابق.

(٢)توجيه اللمع ٢٩٥.

(٣)الإنصاف ٢/ ٧ وينظر: البسيط ١/ ٣٤٤.

(٤)للباب ١/ ٤٢٣.

(٥)ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٦٠، المساعد ١/ ٤٧٠، الإرتشاف٣/ ٢٠١٣، منهج السالك ٣/ ١٦.

وضعفه الرضي بأنه: لم يسمع عن العرب وأنه خلاف القياس[1] .

وأولىٰ هذه الأقوال: ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف علىٰ المجرور من غير إعادة الجار؛ لكثرة ما جاء في التنزيل وكلام العرب نثرًا ونظمًا.

- رافع المبتدأ والخبر:

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وقد نص الأقسِّرائي علىٰ هذا الخلاف، فذكر فيها أربعة أقوال: **القول الأول**: أن رافعهما الابتداء، وهو مذهب سيبويه[2] كما نص الأقسِّرائي، وعزاه إلىٰ أكثر البصريين والجمهور[3] مُرجحًا مذهبهم بقوله: (فظاهر أن الأظهر قول جَمهور البصريين) [4].

وفسر الأقسِّرائي معنىٰ الابتداء بأنه: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية التي هي: "كان" و"إنَّ" وأخواتهما، ونظائرها للإسناد، لأن الاسم لو عرِّي من العوامل لا للإسناد لم يكن مبتدأً ولا خبرًا، بل كان من الألفاظ التي حقها أن يُتلفظ بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العَقْد والتركيب، وذلك خلافًا لقول ابن

---

(١)شرح الكافية ٢/ ٣٦٠.

(٢) -الكتاب١/ ١٢٦ .

(٣) - ينظر / الإنصاف ١/ ٥٠، التبيين ٢٢٤، شرح ألفية ابن معطىٰ ٢/ ٨١٦، شرح الألفية للأندلسي ١/ ٢٦٥ شرح الكافية ١/ ١٩٩، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، ائتلاف النصرة ٦٣، الهمع ١/ ٢٦٣.

(٤) - كشف الإعراب١٧٣٣، ١٧٣٧ .

السراج بأن معنىٰ الابتداء كونه أولًا مقتضيًا ثانيًا[١]، وبه قال ابن برهان[٢] ؛ وأبو البقاء العكبري[٣].

وعلل الأقسِّرائي لارتفاعهما بالابتداء: بأن الاسمين إذا تجردا عن العوامل اللفظية لأجل إسناد الثاني إلىٰ الأول استحقا لخروجهما بالإسناد عن حكم النعيق[٤]، واكتسابهما للمعنىٰ الموجب للإعراب أ صل الإعراب، وشبِّه الأول بالفاعل لكونه مسندًا إليه أو جزءًا أوَّل من الكلام، والثاني لكونه جزءًا آخر، فأوجب هذا المعنىٰ لهما الرفع من بين سائر وجوها الإعراب، والعامل عندهم ما به يتقوّم المعنىٰ المقتضي[٥].

وقد سار في ركاب سيبويه المبرد[٦] ، والزمخشري[٧] ، والفارسي[٨] ، والأنباري معللًا لمذهبه بأن العوامل في هذه الصناعة دلالات، والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء[٩] ، وصححه ابن عصفور[١٠] ، وابن مالك[١١] ،

(١) – الأصول١/ ٥٨.

(٢)شرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٠٣

(٣)– اللباب ١/ ١٢٥، وينظر: التبيين ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) – يشير بذلك إلىٰ ألفاظ الحيوانات التي لا معنىٰ لها.

(٥) – شرح المفصل لابن يعيش١/ ٨٣.

(٦)المقتضب ٤/ ١٢١، وينظر: اللباب ١/ ١٢٦.

(٧)المفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٨٣.

(٨)الإيضاح بشرح المقتصد ٢١٣، شرح الألفية لابن معطٍ ٢/ ٨١٧.

(٩)الإيضاح ١/ ٥٠، وينظر: أسرار العربية ١/ ٧٩.

(١٠)شرح الجمل١/ ٣٤١.

(١١)شرح التسهيل ١/ ٢٦١، وينظر شرح الألفية للأندلسي ١/ ٢٦٥.

وابن أبىٰ الربيع[١] ، والواسطي[٢] ، والصيمري[٣] ، والزبيدي[٤]، وعزاه أبو حيان للجرمي، والسيرافي[٥] .

ورد ابن كيسان قول من زعم أن التعرية هي العامل في المبتدأ: بأن العامل إذا عمل بظهوره شيئًا لم يعمل بسقوطه، والعوامل ترفع وتنصب وتخفض فسقوط أيها أوجب الرفع، فإذا كان سقوط الرافع هو الذي أوجب الرفع فهو إذن يعمل عملًا واحدًا وجد أو عدم، فلا ينبغي إذا وجد أن يسمىٰ عاملًا؛ لأنه لم يرد شيئًا كان معدومًا قبل ظهوره، وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو إذا عُدم أقوىٰ منه إذا وجد؛ لأن الرافع أقوىٰ من الناصب، وإن كان سقوط الخافض هو الرافع فيه ما يلزم في الناصب، وإن كان سقوط جميعها أوجب الرفع لزم أيضًا مثل ما ذكرناه[٦] .

وأجاب عنه الأقسِّرائي بأن: عمل عدم ما يعمل وجوده غير ممتنع، كعدم العلة المؤثِّرة في عدم المعلول، ووجوب عدم الاختلاف حال الوجود ممنوع، والقياس علىٰ حال العدم غير صحيح؛ لأنه إن أريد بحال الوجود حال وجود الجميع فهو محال، وإن أريد حال وجود البعض فالفرق بينه وبين انتفاء الجميع واضح.[٧]

---

(١)البسيط ١/ ٥٣٥.
(٢)شرح اللمع للواسطي٢٩
(٣)التبصرة والتذكرة ١/ ٩٩، ١٠٠
(٤)ائتلاف النصرة ٣١.
(٥)الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، وينظر: إصلاح الخلل ١٤٨، المساعد ١/ ٢٠٦.
(٦)كشف الإعراب١٧٣٥، وينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل١٤٨.
(٧) – اللباب ١/ ١٢٥، التبيين ٢٢٥، ٢٢٦.

القول الثاني: أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، ويسمونهما المترافعين؛ لأن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما عن الآخر، وقد عزاه الأقسِّرائي للكوفيين[1]، وهو ظاهر كلام الجزولي[2]، واختاره أبو حيان وعزاه لأبىٰ الفتح بن جني[3] ، وإليه ذهب السيوطي[4] ، وعزاه الجرجاني للبغداديين[5] .

وأجاب عنه الأقسِّرائي: لا يلزم من الاحتياج العمل، ولذلك احتاج كل واحد من الفعل والفاعل إلىٰ الآخر مع امتناع عمل الفاعل في الفعل اتِّفاقًا[6].

ورده الأنباري: بأن ما ذكروه يؤدىٰ إلىٰ محال؛ وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا: أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدىٰ إلىٰ المحال محال، كما أن العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملًا لا يدخل علىٰ عامل.[7]

---

(١) -كشف الإعراب١٧٣٦، وينظر: الإنصاف ١/ ٤٩، ٥٠، أسرار العربية ١/ ٢٧، التبيين ص٢٢٥، اللباب ١/ ١٢٥، شرح الألفية لابن معطىٰ ٢/ ٨١٧، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٣، شفاء العليل ١/ ٢٧٢، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، المساعد ١/ ٢٠٦، ائتلاف النصرة ٣٠، الإقليد في شرح المفصل ٣٠٧، منهج السالك ١/ ١٩٤.

(٢) – شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ٢/ ٧٤٣.

(٣)الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

(٤)الهمع ١/ ٢٦٣.

(٥)المقتصد ١/ ٢١٤

(٦) – شرح الجمل١/ ٣٤٠.

(٧) – الإنصاف١/ ٥٢.

القول الثالث: الابتداء يرفع المبتدأ، والخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ، وعزاه الأقسِّرائي لجماعة من البصريين، وإليه ذهب ابن السراج(١) ، وابن برهان(٢) ، وهو ظاهر قول ابن جني في كتابه الخصائص، حيث قال:(فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا علىٰ رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا)(٣) ، وعزاه ابن عقيل لأبىٰ إسحاق الزجاج(٤) ، وعزاه ابن يعيش لكثير من البصريين(٥) .

وضعفه الأقسِّرائي: بأن الابتداء إنما عمل في المبتدأ لاقتضائه له، فوجب أن يكون العامل في الخبْر إياه لهذا المعنىٰ بعينه.

وضعفه ابن يعيش: بأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة مالا تأثير له إلىٰ ما له تأثير لا تأثير له(٦) .

القول الرابع: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ بعد أن رُفع المبتدأ بالابتداء، ووجه هذا القول أن الابتداء لما كان سبب رفع المبتدأ نُسب الرفع إليه، ولما كان المبتدأ

---

(١)الأصول ١/ ٥٨، وينظر: اللباب ١/ ٢٨.

(٢)شرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٤.

(٣)الخصائص ٢/ ٣٨٥.

(٤)المساعد ١/ ٢٠٦، نتائج التحصيل ٣/ ٩٥٢.

(٥)شرح المفصل ١/ ٨٥، الإقليد ١/ ٣٠٩.

(٦)شرح المفصل ١/ ٨٥، الإقليد ١/ ٣٠٩.

سبب رفع الخبر نسب العمل إليه، كما أن "لَمْ" سبب جزم الفعل، والفعل سبب رفع الاسم؛ كما أن معنىٰ الابتداء يبطل بدخول العامل علىٰ المبتدأ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك، ومالا يبطل أولىٰ بالعمل[١] . وهو ما نص عليه ابن جني في اللمع، ولعله رأىٰ آخر له.[٢]

ورده الأقسِّرائي: بأن كون الابتداء رافعًا للمبتدأ إنما هو لاقتضائه له، وهو مشترك بين المبتدأ والخبْر، وكون المبتدأ رافعًا للخبْر لاقتضائه له، وهو أيضًا مشترك، فيلزم الترجيح لا المرجِّح.

وذهب أبوالبركات الأنباري إلىٰ أن الخبر يرتفع بالابتداء بواسطة المبتدأ،[٣] ، ووافقه ابن يعيش[٤] ، والجرجاني[٥] .

وخالفهم ابن عصفور فالخبر عنده مرفوع بتعريه للإسناد من العوامل اللفظية[٦].

نستخلص مما سبق: أن في رافع الخبر ستة أقوال كلها صحيح المعنىٰ قريب بعضه من بعض وإن اختلفت العبارة، فالخلاف فيما بينهم خلاف لفظي، وإن كان أولاها ما ذهب إليه الأقسِّرائي وجمهور البصريين من ارتفاع الخبر

---

(١)توجيه اللمع ١٠٦، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٦٦، اللباب ١/ ١٢٨، التبيين ص٢٣١، الإقليد ١/ ٣٩.

(٢) – اللمع ٧٢، وينظر: شرح الألفية لابن معط ٢/ ٨١٧.

(٣)الإنصاف ١/ ٥١.

(٤)شرح المفصل ١/ ٨٥.

(٥)المقتصد ١/ ٢٥٧.

(٦)شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٢.

بالمبتدأ بعد أن رُفع المبتدأ بالابتداء؛ لأن الابتداء لما عمل في المبتدأ صار مقتضياً للخبر، فلما اقتضاه عمل فيه.

- زيادة "مِنْ" الجارة:

اختلف النحاة في "مِنْ" الزائدة، هل تزاد بشرط أم تزاد مطلقًا دون شرط، فمذهب سيبويه(١) والبصريين(٢) أنها تزاد بشرطين: أن تُسبق بنفي أو ما أشبه النفي، وأن يكون مجرورها نكرة كما نص الأقسرائي، وهو ظاهر مذهبه؛ حيث ضعف مذهب المخالفين لسيبويه، مُفندًا حججهم بالرد والتضعيف، وهو ما سنبينه لاحقًا.

واحتج الأقسرئي لمذهب سيبويه بما نقله عن ابن الحاجب في الإيضاح: (من استقرأ كلام العرب أدنىٰ استقراء علم انتفاء صحة "مات مَنْ رَجُل"، و"ضَرَبَ مِنْ رَجُل" و شبهه)(٣) ، إذ أنَّ (مِنْ) حرف، وَالْأَصْل فِي الْحُرُوف أنَّها وُضعت للمعاني اختصاراً من التَّصْرِيح بِالِاسْمِ أَو الْفِعْل الدالّ علىٰ ذَلِك الْمَعْنىٰ كالهمزة فإنَّها تدلُّ علىٰ اسْتِفْهَام فَإِذا قلت أزيدٌ عنْدك أغنت الْهمزَة عَن "أستفهم"، وَمَا قصد بِهِ الِاخْتِصَار لَا يَنْبَغِي أَن يَجِيء زَائِدا لأنَّ ذَلِك عكس

(١) - الكتاب١/ ٣٨/ وينظر: البغداديات٢٤٢، تمهيد القواعد والفوائد٣٣٥، شرح المفصل٤/ ٤٦٠، شرح الألفية لابن الناظم١/ ٢٦٠، المقاصد الشافية للشاطبي٣/ ٥٩٨، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: جامعة البحوث الإسلامية، جامعة أم القرىٰ، الأولىٰ(٢٠٠٧م)، الجنىٰ الداني٣١٩.

(٢) - شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٠١، المقاصد الشافية٣/ ٥٨٩، الجنىٰ الداني٣١٩، توضيح المقاصد٢/ ٧٥٠.

(٣) - كشف الإعراب١٥٠٠، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل٢/ ١٤٣.

الْغَرَض وإنَّما جَازَ فِي مَوَاضِع لِمَعْنىٰ من تَأْكِيد وَنَحْوه، لا يصحُّ ذَلِك الْمَعْنىٰ هُنَا أَلا ترىٰ أَنَّك لَو قلت ضربت من رجل لم تكن مُفِيدا ب (من) شَيْئا بِخِلَاف قَوْلك مَا ضربت من رجل.

وقد سار في ركاب سيبويه الفارسي[1]، والثمانيني[2]، والأنباري[3]، والعكبري[4]، وابن الحاجب[5]، وابن الناظم[6]، وابن هشام[7]، والفاكهي[8]. وخالفهم في ذلك الأخفش[9] حيث لم يشترط في زيادتها شيئًا، فأجاز زيادتها في الواجب وغيره، وفي المعارف والنكرات، واستدل بقوله تعالىٰ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[10]، ووجه الاحتجاج به كما نص الأقسرائي: أنه لو لم تُحمل "مِنْ" فيه علىٰ الزيادة كان محمولًا علىٰ التبعيض، واللازم باطل، فالملزوم مثله، أما

(١) – الإيضاح بشرح المقتصد٢/ ٨٢٢.

(٢) – تمهيد القواعد والفوائد ٣٣٥.

(٣) – أسرار العربية١/ ١٩٢.

(٤) – اللباب١/ ٣٥٥.

(٥) –الإيضاح٢/ ١٤٣.

(٦) – شرح الألفية١/ ٢٦٠.

(٧) – المغني١/ ٣٥٣.

(٨) – مجيب الندا ٥٥٨.

(٩) – معاني القرآن١/ ٨٨، وينظر: البغداديات٢٤٢، تمهيد القواعد والفوائد٣٣٥، شرح المفصل٤/ ٤٦٠، شرح الألفية لابن الناظم١/ ٢٦٠، المقاصد الشافية للشاطبي٣/ ٥٩٨، المغني١/ ٣٥٣، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٠١، شفاء العليل٢/ ٦٥٧، اللباب١/ ٣٥٥، شرح المفصل٤/ ٤٦٠، البسيط١/ ٨٤٢، المساعد٢/ ٢٤٧.

(١٠) – سورة نوح (٤).

الملازمة فلعدم القائل بالفصل، وأما بطلان اللازم فلأنه لو كان للتبعيض ناقض قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[1].

وبه قال ابن جني[2] وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾[3]، أي: لمن ما آتيناكم، فزاد "مِنْ" في الإيجاب، وإليه ذهب ابن مالك[4]، والشاطبي[5] لكثرة ورود ذلك في السماع نثرًا ونظمًا، وعزاه المرادي للكسائي، وابن هشام الضرير[6].

وتعقب الأقسِّرائي مذهب الأخفش بقوله: (أنَّا لا نُسَلِّم انتفاء اللازم، وقوله: لو كان للتبعيض لناقض الآية الأخرىٰ، قلنا: قوله تعالىٰ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾ ورد في قوم نوح، والآية الأخرىٰ وردت في قوم محمد عليه السلام، ويجوز أن يغفر البعض لقوم نوح، ويغفر الجميع لغيرهم، فزال وهم التناقض، ولئن سلمنا أن الآيتين لإحدىٰ الأمتين فنقول: يجوز أن تُحمل إحداهما علىٰ بعضهم، والأخرىٰ علىٰ البعض الآخر، علىٰ أن في رفع وهم التناقض سعةً ومجالًا؛

(١) – سورة الزمر٥٣.

(٢) – المحتسب١/ ١٦٤، وينظر: المغني١/ ٣٥٦.

(٣) – سورة آل عمران (٨١)

(٤) – شرح التسهيل٣/ ١٣٨، وينظر: الجنىٰ الداني٣١٩، توضيح المقاصد٢/ ٧٥٠، شرح الألفية لابن الناظم١/ ٢٦٠، المقاصد الشافية٣/ ٥٨٩، موصل النبيل٢/ ٢٩٩.

(٥) – المقاصد الشافية٣/ ٥٨٩.

(٦) – الجنىٰ الداني٣١٩، توضيح المقاصد٢/ ٧٥٠، الأزهية٢٢٦، المساعد٢/ ٢٤٧.موصل النبيل٢/ ٢٩٩

إذ يُمكن أن يُرفع بغير ما ذكرنا، والذّكيُ لا يخفىٰ عليه أمثاله)[1].

وأجاز بعض الكوفيين[2] زيادة "مِنْ" بشرط تنكيرها فقط، وحكوا في ذلك: "قَدْ كَان مِنْ مَطَرٍ"، ووجه الاحتجاج كما نص الأقسِّرائي: أن معناه: قد كان مطر. وأجاب عنه الأقسِّرائي بوجهين: الأول: أنه محمول علىٰ الحكاية، كأن قائلًا قال: هلْ كان مِنْ مطرٍ؟، فأجيب بقولهم: قد كان مِنْ مطرٍ[3]، والآخر: أنه محمول علىٰ التبعيض، كقولك: أخذتُ مِنْ الدراهمِ، كأنك قلت: قدْ كان شيءٌ مِنْ مطرٍ، ولا بُعد في ذلك؛ لأنه يُحذف الموصوف وتُقام الصفة مقامه[4].

وأقرب هذه الأقوال: ما ذهب إليه جمهور البصريين والأقسِّرائي، أما ما استدل به الأخفش والكوفيون من أدلة سماعية علىٰ زيادة من دون شرط فمحمول علىٰ معاني أخرىٰ كما سبق بيانه، وإن كنت أرىٰ أنه لا زيادة في القرآن الكريم، فما من كلمة في القرآن إلا ولها فائدتها، ووظيفتها في الجملة، فلا ضرورة تدعو إلىٰ إطلاق لفظ الزيادة حيث لنا مندوحة عنه، وأقرب ما قيل في ذلك، قول المبرد: (أما قولهم: إنها زائدة، فلست أرىٰ هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنىٰ، فإنما حدثت لذلك المعنىٰ وليست بزائد؛ لأنها لو لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه).[5]

---

(١) – كشف الإعراب ١٥٠١.

(٢) – شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٠١، الجنىٰ الداني٣١٩، المقاصد الشافية٣/ ٥٩٨، رصف المباني٣٢٥، ارتشاف الضرب٢/ ٤٤٤، المساعد٢/ ٤٢٧.

(٣) – شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٠١، أسرار العربية١/ ١٩٣.

(٤) – الفوائد الضيائية٢/ ٣٢١.

(٥) – المقتضب١/ ١٨٣.

رابعًا: ما تابع فيه جمهور النحويين:

- تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب:

اتفق النحاة علىٰ عدم جواز تقديم المفعول معه علىٰ العامل، فلا يقال: والطيالسةَ جاء البردُ، أما تقديمه علىٰ الاسم الأول نحو: جاء والطيالسةَ البردُ، ففيه خلاف بين المنع والجواز نص عليه الأقسِّرائي، أما المنع فهو مذهب أكثر النحاة[1]، ولهذا رجحه الأقسِّرائي، فقال:

(والأكثر علىٰ المنع، وهو الأظهر؛ لبُعد أن يكون الراجح مُتمسك الواحد مع كثرة المخالفين)[2]، وممن نص علىٰ عدم جواز التقديم العكبري[3]، والرضي[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6]، وأبوحيان[7]، والمرادي[8]، والأزهري[9]، والسلسيلي[10].

(١) - شرح التسهيل٢/ ٢٥٤، توضيح المقاصد٦٦٤، موصل النبيل٢/ ٥٩٢، تمهيد القواعد٣/ ٢٠٥٥.

(٢) -كشف الإعراب ٩٥٣.

(٣) - اللباب١/ ٢٨٢.

(٤) - شرح الكافية١/ ٥١٨.

(٥) - شرح الجمل٣/ ٣٨.

(٦) - شرح التسهيل٢/ ٢٥٤.

(٧) - الارتشاف٣/ ١٤٨٦.

(٨) - توضيح المقاصد٦٦٤.

(٩) - موصل النبيل٢/ ٥٩٢.

(١٠) - شفاء العليل٤٩٠.

وخالفهم ابن جني[1] ذلك أجاز تقديم المفعول معه علىٰ مصاحبه، وله شبهتان: إحداهما: أنه قد جاز ذلك في العاطفة، فليجز فيها لأنها محمولة عليها، والأخرىٰ: أن ذلك قد ورد في كلامهم، فينبغي أن يحكم بذلك، ومن الوارد في ذلك قول الشاعر:

أَكْنِيه حِيْنَ أُنادِيهِ لأَكْرمَه وَلَا أُلَقِّبُه وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا[2]

ومثله قول الآخر

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً ونَمِيمَةً خِصَالًا ثَلاثًا لسْتُ عَنْهَا بِمُرَعُوىٰ[3]

وأجاب ابن مالك عن الشبهة الأولىٰ من وجهين: أحدهما: أن العاطفة أقوىٰ وأوسع مجالًا، فجعل لها مزية بجواز التقديم، ولأن المعطوف بالواو نسبة العامل إليه كنسبته إلىٰ المتبوع فلم يكن في تقديمه محذور، بل كان فيه إبداء مزية للأقوىٰ علىٰ الأضعف، فلو أشرك بينهما في الجواز خفيت المزية، والثاني: أن واو "مع" وإن أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا.

(١) – الخصائص٢/ ٣٨٣.، التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧٨، ت: حسن هنداوي، ط: وزارة الأوقاف بالكويت، الأولىٰ (٢٠٠٩)، شرح التسهيل٢/ ٢٥٤، شرح الجمل٣/ ٣٨، توضيح المقاصد٦٦٤، موصل النبيل٢/ ٥٩٢، تمهيد القواعد٣/ ٢٠٥٥، شفاء العليل٤٩٠.

(٢) – البيت من البسيط وهو في: التذييل ٣/ ٤٥٦، التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧٨، شرح التسهيل٢/ ٢٥٤، شفاء العليل٤٩٠

(٣) – البيت من الطويل، قائله يزيد بن الحكم الثقفي، وهو في: شرح التسهيل٢/ ٢٥٤، شفاء العليل٤٩٠، شرح الكافية١/ ٥١٨، تمهيد القواعد٣/ ٢٠٥٥.

وأما الشبهة الثانية عن احتجاجه بالبيتين المذكورين فأجاب ابن مالك عنها: بأنه لا يتعين جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولىٰ؛

لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه.

أما البيت الأول: فالعطف فيه ظاهر لأن تقديره: جمعت غيبة ونميمة وفحشًا، وبهذا وجهه أكثر النحويين، وأما البيت الثاني فعلىٰ تقدير: ولا أسُوؤُه السَّوْءَة[1].

وفي ردِّ ابن مالك تكلف ظاهر؛ إذ معنىٰ المعية في البيتين أظهر من معنىٰ العطف، وفي القول بالمعية غناء عن التقدير في البيت الثاني.

**** **** ****

(١)- شرح التسهيل٢/ ٣٥٤.

خاتمة

الحمد لله علىٰ توفيقه، وبعد هذه المسيرة الماتعة في دراسة "" اختيارات الأقسرائي النحوية في كتابه" كشف الإعراب في شرح اللباب" خرجت الدراسة بعدة نتائج، أهمها:

١-أن الأقسِّرائي كان إمامًا في عصره، وله جهوده الكبيرة في بناء النحو العربي، كما تمتع بثقافة واسعة في كثير من العلوم العربية والشرعية والعقلية إلا أن جهوده ظلت مغمورة حتىٰ الآن عند أكثر أهل التخصص، فضلًا عن غيرهم.

٢-لم يأخذ الأقسِّرائي حظًا وافرًا من الشهرة التاريخية، فقد ضنت كتب التراجم عن إبراز نشأته وحياته، ومكانته العلمية.

٣-يعد كتاب "كشف الإعراب" من أوفى الشروح وأوسعها، جمع فيها الأقسِّرائي كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

٤-أنّ الأقسِّرائي قد انتهج في عرضه لقضايا الخلاف بين النحاة منهجًا محايدًا من العلماء السابقين، فأحيانًا يرتضي ما ذهبوا إليه، وأحيانًا يرفض، وتارة يرجح أحدهم علىٰ الآخر، وقد بلغت اختياراته ستة عشرة ترجيحًا.

٥-تمتع الأقسِّرائي بشخصية مستقلة في عرضه لآراء النحاة، فلم يكن معنيًا بنقل آراء سابقيه فقط، فقد انفرد بمسألتين، وتابع سيبويه في مسألتين، وتابع الأخفش في مسألة، وتابع الإسفراييني في مسألة، وتابع أكثر من عالم في مسألتين، وجمهور البصريين في سبعة مسائل، وجمهور النحويين في مسألة واحدة.

٦-الغالب علىٰ مذهب الأقسرائي المذهب البصري، فكان أميل إليه، ومما يؤيد ذلك موافقته لأعلام المذهب البصري في أكثر من موضع، وموافقته لجمهور البصريين في معظمها.

٦-كان للأقسِّرائي إضافات نحوية انفرد بها في تعليل اختياراته النحوية في بعض الأحيان.

٧-صدْق الأقسِّرائي وأمانته العلمية في نسبة الأقوال إلىٰ أصحابه مدعمًا هذه الأقوال بالأدلة والبراهين، مرجحًا هذه الأقوال في بعض الأحيان، ومضعفًا إياها في البعض الآخر مع بيان أوجه الضعف فيها.

٧-اتسم منهج الأقسِّرائي في عرضه لآراء النحاة والخلاف بينهم بحسن الاستدلال عن العرب من نثر وشعر، كما لم يغفل الاهتمام بالقياس والتعليل عند عرض الخلاف.

**** **** ***

ثبت المراجع والمصادر

١-إبراز المعاني في حرز الأماني للشاطبي، ت: إبراهيم عطوة ط: مصطفي البابي الحلبي.

٢-ارتشاف الضرب لأبي حيان، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة،

٣-إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك لابن برهان، ت: محمود نصار، ط: دار الكتب العلمية، الأولىٰ (١٤٢٥-٢٠٠٤).

٤-الإرشاد إلىٰ علم الإعراب للكيشي، ت: عبدالله الحسيني، ط: دار إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، الأولىٰ.

٥-أسرار العربية للأنباري، ت: فخر صالح، ط: دار الجيل، بيروت.

٦-الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة (١٩٨٧)،

٧-إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ (١٤١٣_١٩٩٢).

٨-إعراب القرآن للنحاس، ت: عبدالمنعم خليل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (١٤٢١).

٩-الأعلام للزركلي، ط: دار العلم للملايين(٢٠٠٢م).

١٠-الإغفال للفارسي، ت: عبدالله الحاج، ط: المجمع الثقافي، دبي (٢٠٠٣).

١١-أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناجي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ.

١٢-أوضح المسالك لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط: دار الجيل، بيروت، الخامسة

١٣-ائتلاف النصرة للزبيدي، ت: طارق الجنابي، ط: عالم الكتب.

١٤-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت: موسىٰ العليلي، ط: المعاني، بغداد.

١٥-البحر المحيط لأبي حيان، ت: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت (١٤٢٠ هـ).

١٦-البسيط لابن أبي الربيع، ت: عبادة عبد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي.

١٧-البغداديات للفارسي، ت: صلح الدين السنكاوي، ط: مطبعة العاني، بغداد.

١٨-البيان في غريب القرآن للأنباري، ت: طه عبد الحميد، مصطفىٰ السقا، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٠).

١٩-التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت: علي محمد البجاوي، ط: عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

٢٠-التبيين للعكبري، ت: عبدالرحمن سليمان، ط: العبيكان.

٢١-التخمير للخوارزمي، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولىٰ (١٩٩٠).

٢٢-التذييل والتكميل لأبي حيان، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، الأولىٰ (٢٠٠٠م).

٢٣-التصريح للشيخ خالد، ت: عبدالفتاح بحيري، ط: الزهراء للإعلام، الأولىٰ.

٢٤-تفسير ابن سيده، ط: المكتبة الشاملة.

٢٥-تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت: علىٰ فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر.

٢٦-التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ت: حسن هنداوي، ط: وزارة الأوقاف بالكويت.

٢٧-توجيه اللمع لابن الخباز، ت: فايز دياب، ط: دار السلام، الأولىٰ (٢٠٠٢).

٢٨-توضيح المقاصد للمرادي، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة.

٢٩-التوطئة للشلوبيني، ت: يوسف المطاوع، ط: دار التراث العربي، القاهرة.

٣٠-الجنىٰ الداني للمرادي، ت: فخر الدين قباوة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ.

٣١-خزانة الأدب للبغدادي، ط: دار المعارف، بيروت.

٣٢-سنن الترمذي، ت: أحمد شاكر، ط: الثانية (١٩٩٩).

٣٣-شرح أبيات سيبويه، ت: محمد الريح، ط: دار الفكر الأولىٰ (٢٠٠٩).

٣٤-شرح الألفية لابن الناظم، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ.

٣٥-شرح الألفية لابن طولون، ت: عبد المجيد جاسم، ط: دار الكتب العلمية.

٣٦-شرح ألفية ابن معطي، ت: ت: موسىٰ الشوملي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ.

٣٧-شرح التسهيل لابن مالك، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ.

٣٨-شرج الجمل لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية.

٣٩-شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: علىٰ محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (٢٠٠٠)

٤٠-شرح الكافية للرضي، ت: إيميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١-شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ت: هادي نهر، ط: دار اليازوي، عمان.

٤٢-شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، ت: طلاح راوي، ط: الثانية، المغنىٰ ١/ ٣٢٧.

٤٣-شرح اللمع لابن برهان، ت: فائز فارس، ط: السلسة التراثية، الأولىٰ (١٩٨٤).

٤٤-شرح اللمع للتبريزي، ت: السيد تقي، ط: الأولىٰ (١٩٩١).

٤٥-شرح اللمع للواسطي، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، بيروت.

٤٦-شرح المفصل لابن يعيش، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٧-شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ت: جمال عبدالعاطي، ط: الأولىٰ

٤٨-شرح كتاب سيبويه لابن الصفار البطليموسي، ت: معيض مساعد العوفي، ط: المدينة النبوية. الأولىٰ (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٤٩-شفاء العليل للسلسيلي، ت: الشريف عبدالله، ط: جامعة أم القرىٰ، السعودية، الأولىٰ (١٩٨٦).

٥٠-الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكيري زادة، ط: دار الكتاب العربي، بيروت.

٥١-صحيح مسلم، ط: دار إحياء الكتب العربية.

٥٢-الفوائد البهية للهندي، ط: الأولىٰ(١٣٢٤هـ).

٥٣-القواعد والفوائد للثمانيني، ت: عبدالوهاب محمود، ط: الرسالة، مصر، الأولىٰ (٢٠٠٣).

٥٤-الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع، ت: فيصل الحيفان، ط: مكتبة الرشيد، الرياض

٥٥-الكافي في الافصاح لابن فلاح، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرىٰ، إعداد: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين.

٥٦-الكتاب لسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت، الأولىٰ.

٥٧-الكشاف ، ت: خليل شيحا، دار المأمون، بيروت، الثالثة(٢٠٠٩).

٥٨-كشف الإعراب في شرح اللباب للأقسِّرائي، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، إعداد: موسىٰ ناصر حمد الموسىٰ، جامعة الإمام سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية بالرياض، السعودية.

٥٩-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٠-لباب الإعراب للإسفراييني، ت: شوقي المعري، ط: الأولىٰ.

٦١-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر، دمشق، الأولىٰ.

٦٢-لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر، بيروت، الأولىٰ.

٦٣-المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، ت: سبع حمزة جاكمي. ط: مجمع اللغة العربية دمشق.

٦٤-المحرر الوجيز لابن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (١٤٢٢ هـ).

٦٥-المرتجل لابن الخشاب، ت: علي صدر، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق

٦٦-المساعد لابن عقيل، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت
٦٧-المسائل الحلبيات للفارسي، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، بيروت، الأولىٰ
٦٨-معاني القرآن للأخفش، ت: هدىٰ محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولىٰ (١٤١١-١٩٩٠)
٦٩-معاني القرآن للزجاج، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولىٰ (١٩٨٨).
٧٠-معاني القرن للفراء، ط: عالم الكتب، بيروت، الثالثة(١٩٨٣).
٧١-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط: مؤسسة الرسالة.
٧٢-مغني اللبيب لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
٧٣-المفضليات، ت: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط دار المعارف (١٩٦٤).
٧٤-المقاصد النحوية للعيني، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ (٢٠٠٥).
٧٥-المقتصد للجرجاني، ت: كاظم بحر، ط: دار الرشيد، العراق.
٧٦-المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب.
٧٧-المقرب لابن عصفور ت: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، ط: الأولىٰ (١٩٧٢م).
٧٨-منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك للأشموني، ط: دار إحياء الكتب العربية.
٧٩-موصل النبيل للشيخ خالد الأزهري، ت: ثريا إبراهيم، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرىٰ، السعودية.

٨٠-نتائج الفكر للسهيلي، ت: محمد إبراهيم، ط: دار الرياض.

٨١-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي، ط: مؤسسة التاريخ العربي.

٨٢-همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد		البحر
فَمَا قَوْمِيْ بِثَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ	وَلاَ بِفَزَارَةَ الشّعْرِ الرِّقَابَا	الوافر
أَكْنِيه حِيْنَ أُنادِيهِ لأَكْرمَه	وَلَا أُلَقِّبُه وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا	البسيط
فَبَيْنَاه يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ	لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ.	الطويل
فَالْيَومَ قربْتَ تَهَجُونَا وتَشْتُمنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	البسيط
يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لنَا	مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُر	البسيط
تَعْلق فِي مثْل السْوَارِىْ سُيوفَنا	وما بَيْنَها والكَعْب غَوْط نَفَائِف	الطويل
دَارٌ لِسلْمَىْ إِذْهِ مِنَ هَوَاكا		الرجز
أَلَا فَتَىْ مِنْ بَنِي ذُبْيَانِ يَحْمِلُنِي	ولَيْسَ حَامِلَنىْ إلاَّ ابنُ حمَّالِ	البسيط
وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولىْ كُلّمَا	صَلّيْتِ أو سَبَّحْتِ: يا اللهُمَّ مَا	الرجز
جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً ونَمِيمَةً	خِصَالًا ثَلاثًا لسْتُ عَنْهَا بِمُرَعُوىْ	الطويل